جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):
عـــزوز حســـان

إشراف الأستاذ(ة):
د. حجاب عبد الغني

لجنة المناقشة

- د. شطاب كمال — رئيسا
- د.حجاب عبد الغني — مشرفا
- د. بوعيسي حسام الدين — مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى العائلة الكبيرة

أبي وأمي

إخوتي

وإلى عائلتي الصغيرة

زوجتي

و ابنتي

وابني

حفظهم الله جميعا

كلمة شكر

أتقدم بأسمى كلمات الشكر و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

إلى جميع زملائي الطلبة

إلى كل من ساعدني في اتمام هذا البحث

وأخص بالذكر زميلي جعيجع اسماعيل

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التغير في بنية النظام الدولي وتزايد الاهتمام الجيواستراتيجي للقارة الإفريقية

المبحث الأول: التغير في بنية النظام الدولي

المبحث الثاني: تزايد الأهمية الجيو-استراتيجية للقارة الإفريقية

الفصل الثاني: الإستراتيجية الجديدة لفرنسا في افريقيا الأهداف والآليات

المبحث الأول: الأهداف الإستراتيجية للتوجه الفرنسي في افريقيا

المبحث الثاني: آليات الإستراتيجية الفرنسية تجاه افريقيا

الفصل الثالث: إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا الأهداف والآليات

المبحث الأول: أسباب تحول السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

المبحث الثاني: الأهداف الإستراتيجية للتوجه الصيني نحو إفريقيا

المبحث الثالث: وسائل و آليات السياسة الصينية في إفريقيا

الفصل الرابع : مظاهر و تداعيات التنافس الصيني الفرنسي في إفريقيا

المبحث الاول: مظاهر التنافس في مجالي النفط و البنى التحتية

المبحث الثاني: تداعيات التنافس الصيني الفرنسي في افريقيا

الخاتمة

مقدمـــــــــــــــة

1- مقدمة الموضوع:

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تراجع الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما تراجعت أهميتها تنموياً؛ حيث عاد مركز الثقل إلى دول وسط وشرق أوروبا باعتبارها تمتلك بنية أساسية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعمليات التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق. ولكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية في التراجع؛ حيث برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) في القارة. فإذا كانت الأهمية السياسية والعسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصادياً منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعاً لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة كالصين واليابان... ويقتضي التعرف على أبعاد ومظاهر التنافس الدولي في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة تحليل أهداف ومصالح وأدوات القوى الكبرى الأساسية الفاعلة على الساحة الأفريقية

إن دراسة موضوع التنافس الفرنسي الصيني في افريقيا يسمح لنا بالكشف عن مختلف الأسباب الكامنة وراء هذا السعي الحثيث للقوى الدولية في الوصول غليها و الاستفادة من ميزتها ، كما يساعدنا على معرفة و إدراك أهم المجلات التي تعتبر حيوية لكلا الطرفين في علاقتهم مع دول القارة .

2- مبررات اختيار الموضوع:

تتراوح مبررات اختيارنا لهذا الموضوع بين ما هو ذاتي و ما هو موضوعي:

مبررات ذاتية:

- تطلعات شخصية نحو معرفة و إدراك أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للدول الكبرى.
- معرفة طبيعة التنافس بين الدول الكبرى على القارة الإفريقية

مبررات موضوعية:

- تغيرات بنية النظام الدولي و بروز الصين كمنافس اقتصادي في القارة الإفريقية.
- محاولة معرفة مدى تأثر السياسة الفرنسية بالتوجهات الصينية في افريقية.

3- أدبيات الدراسة :

لقد حضيت فترة ما بعد الحرب الباردة بنصيب وافر من الدراسة ، خاصة في مجال التنافس الدولي وبروز قوى صاعدة منافسة للدول الغربية خاصة في إفريقيا من اجل موارد الطاقة . حيث نجد كتاب بعنوان **التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد و الانعكاسات** ، للباحث علي حسين باكير ، تناول في الفصل الأول الوضع النفطي الصيني المعاصر من حيث موقع الصناعة النفطية الصينية، وقدراتها الحالية و حاجات الصين المتزايدة من النفط ، كونها ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم و التوقعات المستقبلية المختلفة في هذا الشأن و إستراتيجية الصين النفطية للتعامل مع هذا الواقع.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان البعد الاقتصادي لدبلوماسية الصين النفطية و رصد فيه شبكة أهم الدول النفطية المنتجة في مختلف القارات، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية مع هذه الدول.
و تحدث في الفصل الثالث عن البعد الأمني للطاقة و الدبلوماسية الصين النفطية و الجهود المبذولة لتامين وضع نفطي مستقر.
و في الفصل الأخير فهو يتناول انعكاسات دبلوماسية الصين النفطية على أسعار النفط و على التنافس مع الدول أخرى هي : الهند و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية.

4- إشكالية الدراسة:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من التحولات و التغيرات على مستوى النظام الدولي و بروز الصين كقوة منافسة للدول الغربية على رأسها فرنسا باعتبارها المستعمر التقليدي في القارة الإفريقية، كما يعتبر هذا التواجد الصيني عبارة عن تهديد للمصالح الفرنسية في إفريقيا.
وعليه سنحاول من خلال هذه لدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي حد أثرت الإستراتيجية الصينية على التوجهات الفرنسية في إفريقيا ؟

تندرج تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي الانعكاسات التي طرأت على بنية النظام الدولي مع أعقاب نهاية الحرب الباردة ؟
- ماهي الأهمية للقارة الإفريقية التي جعلت منها ساحة للتنافس؟
- ماهي التوجهات الإستراتيجية لكل من الصين و فرنسا في إفريقيا ؟
- ماهي مظاهر و تداعيات التنافس الصيني الفرنسي في إفريقيا؟

5- فرضيات الدراسة:

حسب الإشكالية المطروحة محل الدراسة تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

- نظرا لتاريخ الصين النظيف وسياستها التي تعتمد على القوة الناعمة و بدون مشروطية عكس فرنسا ، ساعدها في بسط نفوذها في الساحة الإفريقية مما اثر على توجهات السياسة الفرنسية في إفريقيا

وكذا الفرضيات الفرعية:

- تغير بنية النظم الدولي تولد عنه بروز قوى منافسة للدول الاستعمارية في إفريقيا
- طبيعة القار الإفريقية و الأهمية الجيو-استراتيجية جعل منها ساحة للتنافس
- فرض التنافس على الدول المتنافسة استراتيجيات واليات للحفاظ على مصالحها
- الإستراتيجية الصينية أثرت على لتوجهات الفرنسية في إفريقيا

6- الإطار النظري للدراسة:

تمثل الإطار النظري المعتمد في هذه الدراسة في النظرية الواقعية التي اعتمدتها فرنسا و نظرية اللعب التي تفسر التنافس بين القوتين ، و مقاربة الاعتماد المتبادل التي اعتمدتها الصين مع دول القارة الإفريقية.

7- الإطار المنهجي:

اقتضت الدراسة اعتماد المناهج التالية:

أ/ المنهج التاريخي: وتم توظيفه لمعرفة الظروف و التطورات التي طرأت على الساحة الدولية وكذا معرفة طبيعة العلاقات الدولية قبل وبعد الحرب الباردة.
ب/ المنهج الإحصائي : تم توظيفه لاعتمادنا على بيانات و دلالات تبرز هذا الدور المتصاعدة للصين في فترة ما بعد الحرب الباردة.
ج/ المنهج المقارن: يبين المنهج المقارن أهمية أي قوة في الساحة الدولية، وذلك من خلال مقارنتها بالقوى العظمى، و مقارنة مدخلات و مخرجات التوجهات السياسية للقوتين المتنافستين.

8- الإطار المفاهيمي:

تطلب الموضوع الذي نحن بصدد دراسته التعريف بالمصطلحات لتالية:
التنافس الدولي: مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا يصل إلى مرحلة الصراع، و يأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي[1].
الإستراتيجية: من الصعب تقديم تعريف شامل للإستراتيجية لأن الدلالات والمعطيات الظرفية متغيرة حسب المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم وما تحكمه ساحة الصراع، ويشير أحد تعاريف الإستراتيجية أنها علم وفن توظيف القوى السياسية، والاقتصادية، والنفسية، وكذلك قوات الدولة العسكرية، أو مجموعة الدول لتقديم أقصى دعم للسياسات المتبناة أو المتخذة سواء في السلم أو في الحرب[2].
الجيو-استراتيجية: هي دراسة اثر الموقع الاستراتيجي من خلال تفعيل و توظيف وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية، لتحقيق الأهداف الوطنية.

9- العوائق و الصعوبات:

- ضيق الوقت في معالجة موضوع خاص بشهادة ماستر
- صعوبة التوفيق بين الدراسة و العمل في آن واحد و التنقل إلى الجامعة.

[1] - إسماعيل صبري مقلد ,العلاقات السياسية الدولية , دراسة في الأصول والنظريات , جامعة الكويت،ط2،1979،ص35
[2] - عبد القادر فهمي, المدخل إلى دراسة الإستراتيجية. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2010.

الفصل الأول

التغير في بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتزايد الأهمية الجيو-إستراتيجية لإفريقيا

المبحث الأول: التغيير في بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة

اهتم عدد كبير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية بتحليل المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة 1990فبينما استخدم بعضهم اصطلاح "نهاية التاريخ" لوصف هذه المرحلة التي شهدت وفقًا لأرائهم انتهاء أخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني في ظل سيادة الإيدولوجيه الليبرالية والنظام الرأسمالي، اتجهت غالبية الباحثين إلى وصف التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية في هذه المرحلة على أنها مرحلة جديدة في النظام الدولي، وأوضحوا في هذا الصدد أن التحول الذي يشهده العالم بعد انتهاء الحرب الباردة يمثل استمرارية في نمط التحولات التاريخية، حيث تلا نهاية الحروب الكبرى في العالم ظهور التحولات رئيسية في هيكلة توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية لذلك فإن ما يشهده العالم اليوم هو تطور وتحول في العناصر التي تحكم العلاقات الدولية، وليس بنظام دولي جديد كما تم تصويره، لذلك فهناك اتجاه رئيسي يعتبر أن التحولات الدولية التي ظهرت ما بعد الحرب البادرة، قادت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية- القوى عبر الوطنية المؤثرة -إلى جانب الدول، إلا أنه وبالرغم من هذا الاتجاه ، فهناك اختلافات حول توصيف المقصود بالتحولات الجديدة التي شهدها النظام الدولي ، وكذلك حول الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية، إما من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي أو بمصادر التهديد التي تحدد النظام الدولي أو باتجاهات التفاعل داخل النظام، أو مدى أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الأول: بنية وهيكل النظام الدولي:

ما حدث إبّان سقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، من قيام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب بإعلان النظام الدولي الجديد، هو تعبير عن أن تحولات دولية وتفاعلات وانعطافه جذرية قيد التشكل في بنية النظام الدولي. فالنظام الدولي حسب "جوزيف فرنكل" هو مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام، فيما قال عنه "هنري كيسنجر" أنه مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، والتي مازالت في طور التكوين ولم تتبلور بعد في شكل كامل.[1] بينما عرف آخرون النظام الدولي بأنه مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جانبيه التعاوني والصراعي، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية ، سواء كانت هذه القواعد أو الفواعل دولاً أم لا، تؤدي دورها في هذا النظام، ويشير إلى مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمبادئ والأسس والمفاهيم والأعراف التي تنظم العلاقات الدولية بين هذه الفواعل ويُعرف النظام الدولي الجديد، بأنه إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ قرارات هادفة لإنهاء وإضعاف الفواعل الأخرى [2] وبمراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية وأثرها في النظام الدولي، يمكن أن نفرق بين اتجاهي ، **الاتجاه الأول:** يعطي لهيكل النظام الدولي دورا رئيسيًا في توجيه التفاعلات، ويركز على مفهوم القوة في النظام

---

[1] - **هنري كيسنجر،** الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار الاهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1995 ، ص: 527

[2] - **حميد حمد السعدون،** فوضوية النظام الدولي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، الأردن، 2001 ،ص 04

الدولي، وما إذا كان هذا النظام يمكن أن يوصف بأنه نظام قطب واحد أو نظام متعدد القوى. **الاتجاه الثـاني:** فيعمل على التقليل من مدلول هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية.

إن مفهوم القوة في العلاقات الدولية ارتبط بمفهومين، حيث استخدم البعض مفهوم القوة بمعنى عناصر القـوة عسكرية، اقتصادية، بينما استخدمه البعض الأخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخـرين، لـذلك فقد شـكل هذان المفهومان للقوة نقطة انطلاق أساسية لدراسة أهمية البعد الهيكلي للتحولات الدولية الجديدة، كمـا شـكلا مرتكزًا أساسيًا لتحديد عناصر القوة التي تمتلكها القوى الرئيسية في هذا النظام، ودلالتها بالنسبة إلى قـدرتها على التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى [1] وبهذا الصدد، يمكن أن نميز بين الاتجاه الـذي يعطي للقـوة العسـكرية دورًا مهمًـا، وبين الاتجـاه الـذي يهتم بالعناصـر الأخـرى للقـوة، سـواء أكـانت اقتصـادية أم غـير اقتصادية، فإذا قمنا باعتماد الأول لتحليل هيكل النظام الدولي، يتبين أن الولايـات المتحـدة هي الـتي تمـارس دور القطب الواحد المسيطر على العلاقات الدولية، نظرًا إلى ما تتمتع به من قـوة عسـكرية كبـيرة وضـخمة ولكن إذا تعاطينا مع الاتجاه الثاني، فإننا أمام نظام متعدد القـوى تنتفي فيـه إمكانيـة سـيطرة أيـة قـوة منفـردة على مجمل التفاعلات الدولية

ويرفض" آدم روبرتس" وصـف هيكل النظام الدولي، بأنه هيكل القطب الواحد، وذلك نظـرًا إلى حـدود القـوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، بمعنى القدرة)مصادر القوة(، والقوة بمعنى القدرة على التأثير، وفي إطـار تناول حدود القوة الأمريكية بمعنى عناصر القوة، وفي إطار ذلك أظهر بيان حدود القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية وتعدد مصادر القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة لتتمتع بدور القطب الواحد المسـيطر على التفاعلات الدولية، فهو يرى أن التغيرات التي يشهدها العالم في ظل زيـادة ظـاهرة الإعتمـاد المتبـادل تشـير إلى أن احتمالات استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدوليـة أصـبح احتمـالًا محـدودًا، وفي نطـاق عدد محدود من القضايا.

فهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر على مجـرى الأحـداث الدولية . ويشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام، وهي الولايات المتحدة، اليابان، دول الإتحاد الأوربي، الصين(، يوضـح أنـه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الـذي يـؤدي بـدوره إلى غيـاب القـوى العظمى من هذا النظام، ويعتبر"باري بوازن" أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحًا غير ملائم في ظل نظـام تعدد مراكز القوى لذلك، وأمام عدم إمكانية إسباغ صـفة عـالم القطبيـة الواحـدة على فـترة مـا بعـد الحـرب الباردة، فإن طبيعة هيكل النظام الدولي هي أقرب بكثير إلى هيكل تعدد القوى الدولية منـه إلى هيمنـة القطب الواحد.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة القوة في النظام الدولي:

يعد مفهوما الصراع والقوة محورياً في العلاقات الدولية يدور حولهما العديد من النظريـات المتعلقـة بمحاولة فهم ودراسة العلاقات الدولية، التي عكست واقعًا دوليًـا قائمًـا على تعـدد أنـواع القـوة، وذلـك بسـبب الطبيعة التعاونية. التنافسية من جهة والصراعية الفوضوية في النظـام الـدولي من جهـة أخـرى تتعـدد زوايـا النظر إلى مفهـوم القـوة في العلاقـات الدوليـة، فتعـرف عنـد بعض الدارسـين والبـاحثين من خلال العناصـر العسـكرية والاقتصـادية والتكنولوجيـة، بينمـا ينصـرف آخـرون إلى تحديـدها من خلال قـدرتها على توجيـه سلوك الآخرين وتغييره تبعًا لأهداف الدولة ومصالحها

[1] - **حذفاني نجيم**، العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس والتعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والأعلام)، جامعة

يشير مفهوم "تحول القوة" إلى فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسارع، وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة، فمن أجل حدوث تحول للقوة يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة، أو على الأقل تعادلها بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما حد التساوي، وبالتالي على الدولة الصاعدة العمل على تضييق الفجوة بين مقدراتها القومية، ومقدرات الدولة المهيمنة،[1] وهذا الدور المعكوس يحدث من خلال التغيرات في المقدرات القومية لكلا الطرفين، وعندما يكون الأمر مصحوبًا بعدم رضا شديد عن الوضع الدولي القائم بالنسبة للدولة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب

يرى" هانز مورجانتيو-"مفكر العلاقات الدولية، أن القوة الشاملة للدولة يعبّر عنها عبر مجموعة من العناصر والأبعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى نستطيع أن نطلق عليها قوة عظمى، وتشمل تسعة عناصر هي العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية، ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية، وأنه طبقاً لهذه العناصر يمكن تصنيف العالم إلى **ستة فئات**:

دول عظمى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، قوى صاعدة مثل: الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي، قوى ثانوية مثل: المملكة المتحدة وفرنسا، وقوى متوسطة مثل: أستراليا وكندا ومعظم الدول الأوروبية، قوى زائرة مثل: دول الخليج العربي، وقوى صغيرة مثل الفاتيكان.

-**نظرية انتقال القوة في النظام الدولي**: وهي نظرية قدمها " أورغانسكي" تستند أساسًا على التغيرات في توازن القوى في النظام الدولي، وهي نظرية لا تزال صالحة للاختبار، كما إن لديها قدرة تنبؤيه عالية وقد رفض "أورغانسكي" فكرة توازن القوى التقليدية التي تعتقد أن المساواة في التوازن تساعد على تحقيق الحفاظ على السلم، حيث يرى أنه في كل عصر من عصور التاريخ تتولى دولة واحدة الهيمنة على النظام الدولي باعتبارها رأسًا من تحالف قوى راضية عن الأوضاع، وذلك من خلال النظر للنظام الدولي، ليس على أنه فوضوي، ولكن على . أنه يتبع إلى حدٍ ما نظامًا هرميًا[2]

من ناحية أخرى، يعتقد كل من "اورجانسكي" و"كولجلر" أنه كلما زادت سرعة معدل الانتقال والتحول في القوة، ازدادت احتمالات عدم الاستقرار وفرص الحرب، أما إذا كان معدل الانتقال والنمو بطيئًا نسبيًا، فسينعم المهيمن بفترة تحذير أطول تمنحه فرصة الاستعداد للمستقبل، وهو ما يضمن إدارة الصراع بشكل عقلاني يحول دون الدخول في صراع ومخاطرات غير محسوبة وربما مدمرة، تم جاء "روبرت جلبن" ليؤكد على ما توصل إليه :أورجانسكي" من أن النصر العسكري هو الذي يخلق القوة المهيمنة والتي يجب أن تكون متمتعة أيضًا بقوة اقتصادية، وأن الوضع المهيمن لها يعطيها القدرة والحيز لممارسة الخير العام لأعضاء النظام الدولي، مقابل تلقى المهيمن على منافع وميزات عديدة جراء تمتعه بدور المهيمن، وهنا يؤكد "جلبن" انه كلما زادت الفجوة بين التنظيم السياسي للنظام والتوزيع الفعلي للقوة، كلما زادت احتمالات أن تصل الصراعات الدولية إلى مرحلة حروب الهيمنة .

-**نظرية دورة القوة**: اختلفت عن نظرية "أورجانسكي" من حيث رفضها لفكرة القيادة المهيمنة أو النظام القائم على الهيمنة، واستخدمت عوضًا عنها مفهومي الدور والمشاركة، وقد قامت هذه النظرية بتطوير مفهوم الدور بالسياسة الخارجية، حيث يتضمن الدور مسؤوليات حظيت بالشرعية، ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة. كما يشتمل على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين، ومن

[1] - **غسان العزي**، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت : 2000) ، ص 32

[2] - **تامر ابراهيم كامل هاشم**، «الصراع بين الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا الإتحادية كقوتين صاعدتين»، المكتب العربي للمعارف، 2014 ، ص 23

أجل ذلك اعتبرت النظرية أن كلاً من القوة والدور هما مفاهيم تتسم بالضرورة، بأنها تعددية ومشتركة أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينهما، حيث تؤدي الدولة الأولى القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية، الأمر الذي يستلزم أن يتم التفاوض بين هذه القوى بما فيها الدولة العظمى على طبيعة القواعد السائدة لا أن تفرض من قبل هذه الدولة.
ويرى "تشالز دوران" أنه لا يمكن فصل سلوك دولة ما عن النسق الدولي، بمعنى أن النسق الدولي هو نتاج التفاعل بين القوى الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوة، بناء على ذلك، فإن السبب الرئيس للحروب هو حدوث تغيير هيكلي يتسم بالكثافة وعدم القدرة على التنبؤ به، مما يؤدي لتشوه التوقعات عن السياسة الخارجية وتهديد أمن دول أخرى، ويضيف دوران أن قصور أو جمود إدراك دول ما في حالة صعود أو أفول أهمية تعديل أدوارها ومسؤولياتها وفق دورة قوتها من شأنه أن يخلق ما يطلق عليه فجوة القوة[1] وقد رفضت هذه النظرية مفهوم توازن القوى التقليدي على اعتبار أنه مفهوم استاتيكي قاصر، وأوجدت مفهوم التوازن الديناميكي أو الحيوي والذي يعتمد بالأساس على مفهوم توازن القوة.
-النظرية الجيوبوليتيكية: تقول أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام سياسي في فراغ، فبسبب الجغرافيا كانت أثينا بحرية، وكانت اسبرطة أقرب للقوة البرية، كذلك بسبب هذه الجغرافيا تمتعت بريطانيا العظمى بحرية الملاحة في البحار، وكان "ديجول" يردد أن الجغرافيا هي العامل الثابت والحاسم في صنع التاريخ .
تحاول هذه النظرية تفسير ظاهرة الصراع الدولي من زاوية علاقة عملية الصراع وديناميكياته بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها سلوك الدول الخارجي.[2]
ورغم أن الولايات المتحدة ما تزال القوة الأكبر عالميًا من حيث القوة المتنوعة عسكرية واقتصادية وثقافية، غير أن هناك قوى أخرى مثل الصين تبرز بشكل سريع كفواعل هامة، وهو ما يظهر وكأن هيمنة الولايات المتحدة تتقلص وتتراجع، وأن العالم يتجه الآن نحو التعددية القطبية، وأن هذا التطور أساسًا إلى تغيرات بنيوية عميقة في توزيع ونشر القوة عالمياً استغرق تشكلها سنوات إن لم تكن عقوداً من التبلور، ولا يعني هذا تراجع قوة الولايات المتحدة بمعناها المطلق، ولكن الصعود السريع لبقية القوى يخلق علاقات تنافسية مع أمريكا أقل قوة مما كانت عليه في سنوات سابقة وتساهم حالة عدم الرضا عن وضع القوة في العلاقات الدولية في دفع القوى الصاعدة لتحدي الفاعل المهيمن ومحاولة زحزحته عن مكانته، ليس من الإنصاف القول أن جميع دول العالم متساوية أو متقاربة من حيث القوة، فلكل دولة سلوكها الذي يعكس قوتها، ويمكن إجمال الفاعلين الدوليين وفقاً لتصنيف "أورجانسكي" إلى أربعة فئات وذلك طبقاً لمعيار المقدرات ودرجة الرضا عن الموقع في النسق الدولي السائد وهي:
فئة الدول القوية والقانعة، وهي الدول التي ترى في نفسها قد وصلت لدرجة من القوة تناسب حجمها ومكانتها، وهي قانعة وراضية عن نفوذها العالمي؛ الدول القوية وغير القانعة وهي الدول التي ترى ان تأثيرها السياسي أقل من قوتها الفعلية، لذلك تسعى للتواجد من خلال فرض نفوذها بالقوة؛ الدول الضعيفة وغير الراضية؛ الدول الضعيفة والراضية، وهي دول العالم الثالث، ووفقاً لهذه النظرية، يرى أورجانسكي أن الفئة الثانية "الدول القوية وغير الراضية" هي الأكثر تهديداً للقوى المهيمنة في النظام الدولي، وهي الأكثر حرصاً على تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية [3] ووفقاً لأورغانسكي، فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم، وتأسيس نظام دولي آخر، وهي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه. وإذا كان"أورغانسكي" قد طبق

---

[1] - **تامر ابراهيم كامل هاشم**، ص 26

[2] - **عبد المنعم عبد الوهاب**، جغرافيا العلاقات السياسية، ، (الكويت: وكالة المطبوعات ،1985) ، ص 129

[3] - **محمد أحمد المؤمني**، الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين، ، (الأردن: دار الكتاب الثقافي 2004) ، ص 15

هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها . ربما تصبح أكثر انطباقاً على وضع الصين في الوقت الحالي وعلى الرغم من أن نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة، فإن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي، حيث تركز "النظرية الواقعية" على عنصر الفوضوية في النظام الدولي. أما نظرية "تحوُّل القوة"، فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة، وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة.

المطلب الثالث: ملامح التغيير في بنية النظام الدولي:

من ملامح التغير في حركة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أن القوة الدولية المهيمنة والمؤثرة لم تعد قاصرة على الغرب الأمريكي والأوربي، بل اتسع ليشمل قوى آسيا)الصين واليابان والهند وأوراسيا)روسيا الاتحادية(وأمريكا اللاتينية)البرازيل(، وأفريقيا،)جنوب أفريقيا) . ونتيجة لذلك، تعددت القضايا العالمية التي تشكل أجندة النظام العالمي، ولم تعد فقط عسكرية أو إستراتيجية، بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية. وكذلك اتسع نطاق حركة العلاقات الدولية، ولم يعد قاصرًا على أوربا التي كانت مركز حركة العلاقات . الدولية لثلاثة قرون من الزمن، بل ولم يعد ممكنا تجاهل أي منطقة جغرافية بزعم أنها صغيرة أو بعيدة أو ضعيفة و رغم أن ذلك التحول يمثل تحديًا أمام النظام الدولي الجديد، لأن أجندته أصبحت أثقل وزنًا وأوسع نطاقًا، وقد لا يكون، أيضًا، من السهل دمج القوى الدولية الجديدة العديدة باهتماماتها وانشغالاتها ومصالحها المتعددة أو المتنوعة، مما يجعل النظام الدولي الجديد أكثر تعقدًا وأكثر تركيبية، وبالتالي ربما يكون التعامل معه، على الأقل من الناحية النظرية، أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع في المرحلة السابقة.

توجد مقومات عديدة يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى، غالب اً ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي، وهي مقومات القوة الخشنة، ويُقصد بها المقومات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي، والمقارنة بين الدول على أساسها، مثل عدد السكان الكلي، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي، بالإضافة لمجموعة من المؤشرات حول تحول القوة قد حصرها "ديفيد سنجر" "و"ستوارت بريمر" و"جون ستوكي" في ستة مؤشرات: عدد السكان الكلي، عدد سكان الحضر، العاملين بالقوات المسلحة، مقدار الإنفاق العسكري، صناعات الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة .

فيما تمثلت مؤشرات القوة عند "تشارلز دوران" عند حجم القوات المسلحة، عدد السكان الكلي، إنتاج الفحم)أو ما يعادله من النفط(، المستوى الحضري من جانب آخر، يشير تعريف مفهوم القوة الناعمة إلى القدرة على الحصول على ما يصبو إليه الشخص أو)الدولة(من خلال اجتذاب الآخرين دون استخدام العنف ضدهم أو الإكراه، وهي تنبع من الجاذبية التي تحظى بها ثقافة الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها، ويعتقد "جوزيف ناي" أن أهداف السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها بشكل كلي باستخدام القوة الخشنة وحدها، وإنما من خلال عناصر القوة الناعمة الجاذبة لثقافة وأفكار ومؤسسات الدولة .

ومن خلال الجمع بين مقومات القوة الصلبة والقوة الناعمة يصبح الأمر أكثر جلاء ، لأن ذلك سيعكس قوة الدولة النسبية بشكل أكثر دقة. وإذا طبقنا للمقومات التقليدية التي حددها "سنجر وآخرين" على الصين فسنجد أنها هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان 1.386 مليار نسمة إذ تشهد الصين منذ

ثمانينيات القرن الماضي معدل نمواً سنوياً يتجاوز 5% تقريبًا [1]، كما تمتلك ناتجاً قومياً إجمالياً يمكن مقارنته بالناتج القومي الأمريكي، وحققت تطوراً كبيراً في التقنية الصناعية في مجال الفضاء الخارجي.
وقد استطاعت الصين أن تستفيد من التحديات التي واجهت الإدارة الأمريكية، بدءاً من رد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد كلينتون، وصولا إلى الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة حكم بوش بسبب تكاليف ما سمُي بالحرب على الإرهاب، أما إذا طبقنا هذه المؤشرات غير التقليدية، فإن الصين تسعى إلى الترويج لنموذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في بلدان العالم الثالث، والتسوية السلمية للنزاعات، وتكوين روابط اقتصادية، أما في ما يتعلق بالإبداع الثقافي والفكري، فإن المنتج الثقافي باللغة الإنكليزية هو الأكثر انتشاراً في العالم، والأوسع نطاقا من المنتج الثقافي الصيني، على الرغم من تحدث معظم شعوب دول شرق آسيا اللغة الصينية.
وتحاول الصين في السنوات الأخيرة التغلب على مشكلة صعوبة اللغة الصينية من خلال إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية الممولة من الحكومة الصينية حول العالم لتعليم اللغة الصينية، والتعريف بالثقافة الصينية.

[1] - https://tradingeconomics.com/china/indicators Accessible: 2/6/201

المبحث الثاني: تزايد الأهمية الجيو-استراتيجية للقارة الافريقية

تعد إفريقيا قارة ضخمة بكل المعايير سواء جغرافيا أومن خلال تنوع ساكنيها وتعدد ثرواتها الطبيعية الهائلة. فإفريقيا بموقعها الجيو-استراتيجي وما تزخر به القارة الإفريقية من مقدرات يدفعنا إلى فهم خلفيات التسابق الدولي. فهذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع تحول إلى حلبة صراع وتنافس بين القوى الكبرى لمن يستطيع أن يضمن موطئ قدم ولمن يتمكن من ضمان تمركز لمؤسساته وقواعده.
فإفريقيا كانت ولا تزال تعد محط صراع حقيقي بين أقطاب القوى الدولية باعتبار أن إفريقيا في حسابات الدول الكبرى مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية. فمعظم الباحثين يجمعون أن القارة الإفريقية تعد إحدى أغني بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية , المواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية (خاصة النووية) بالنسبة للدول الكبرى وأنها قارة الألفية الثالثة. فكل هذه الأمور جعلتها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات استراتيجية بين القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل هذا من جهة ولاعتبار المكانة التي تكتسبها إفريقيا جيو-سياسيًا في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة. ففي السنوات الأخيرة لوحظ اهتمام غربي كبير بالقارة الإفريقية. ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكال عديدة، أبرزها التدخل الدولي، لحل الأزمات التي تدور في بؤر التوتر على غرار إفريقيا الوسطى ومالي ونيجيريا وغيرها من الدول الإفريقية. وتتنافس القوى الكبرى في إطار صراع خفي على أكبر قدر من النفوذ الممكن في إفريقيا، وعلى غرار التدخلات الفرنسية المعروفة في إفريقيا، والإشارات الأميركية بالاهتمام بالأوضاع الأمنية في القارة السمراء، برزت الصين القوة الاقتصادية كفاعل مؤثر في إفريقيا واتخذ ذلك العديد من الوجوه، أبرزها التأثير اقتصاديا. فيما تتخذ الدول الآسيوية العملاقة موطئ قدم لها في القارة السمراء منذ عقدين من الزمن معتمدة في ذلك على حضورها الاقتصادي بينما تواصل القوى التقليدية الرهان على دبلوماسية ذات قدم راسخة. وسنحاول أن نسلط الضوء على أهمية إفريقيا من حيث الموارد الاستراتيجية والطاقوية. ودوافع الصراع الدولي في القارة الإفريقية.

المطلب الأول :أهمية إفريقيا الجيو-استراتيجية:

تكتسي إفريقيا أهمية بالغة استراتيجيًا من حيث المخزون الحيوي والاستراتيجي من الطاقة بأنواعها ويضاف إلى ذلك أهمية القارة الإفريقية من حيث أنها تعتبر سوق استهلاكية واعدة ومحفزة للقوى العالمية بالإضافة إلى العنصر البشري وهي عناصر مهمة تجعل إفريقيا تحظى باهتمام القوى الكبرى وتتحول في كثير من المحطات إلى ساحة تنافس وصراع.

فالأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية تكمن في:

- تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في احتياطات الغاز والبترول حيث تحتكم إفريقيا على 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يقدر بحوالي 12% من إجمالي احتياطي النفط العالمي، هذا بالإضافة إلى 100 مليار برميل على شواطئ القارة في انتظار أن يتم اكتشافها.

تتركز الثروة النفطية بالقارة في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب إفريقيا. وما نسبته 23% من إجمالي إنتاج القارة من البترول يتم تصديره للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 14% للصين، و8% لكل من إيطاليا والهند، بينما تحظى دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 25% من إجمالي الإنتاج.[1]

كما يقدر إنتاج القارة الإفريقية ما يعادل 6,5% من إجمالي الغاز الطبيعي حول العالم، بينما ما تزال تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، تمثل 10% من إجمالي احتياطي الغاز العالمي.

- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في اليورانيوم حيث تتميز القارة الإفريقية بكميات كبيرة من عنصر اليورانيوم الهام في الصناعات النووية. فالقارة الإفريقية تشارك بأكثر من 18% من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، ومن أبرز الدول الإفريقية المنتجة لليورانيوم هي: النيجر، وناميبيا، وجنوب إفريقيا.

تمتلك القارة احتياطات تصل إلى ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الهام.

- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في معدن الذهب حيث أنتجت القارة الإفريقية في السنوات الماضية حوالي 483 طنًّا من الذهب، بما يمثل حوالي 25% من إجمالي إنتاج العالم.

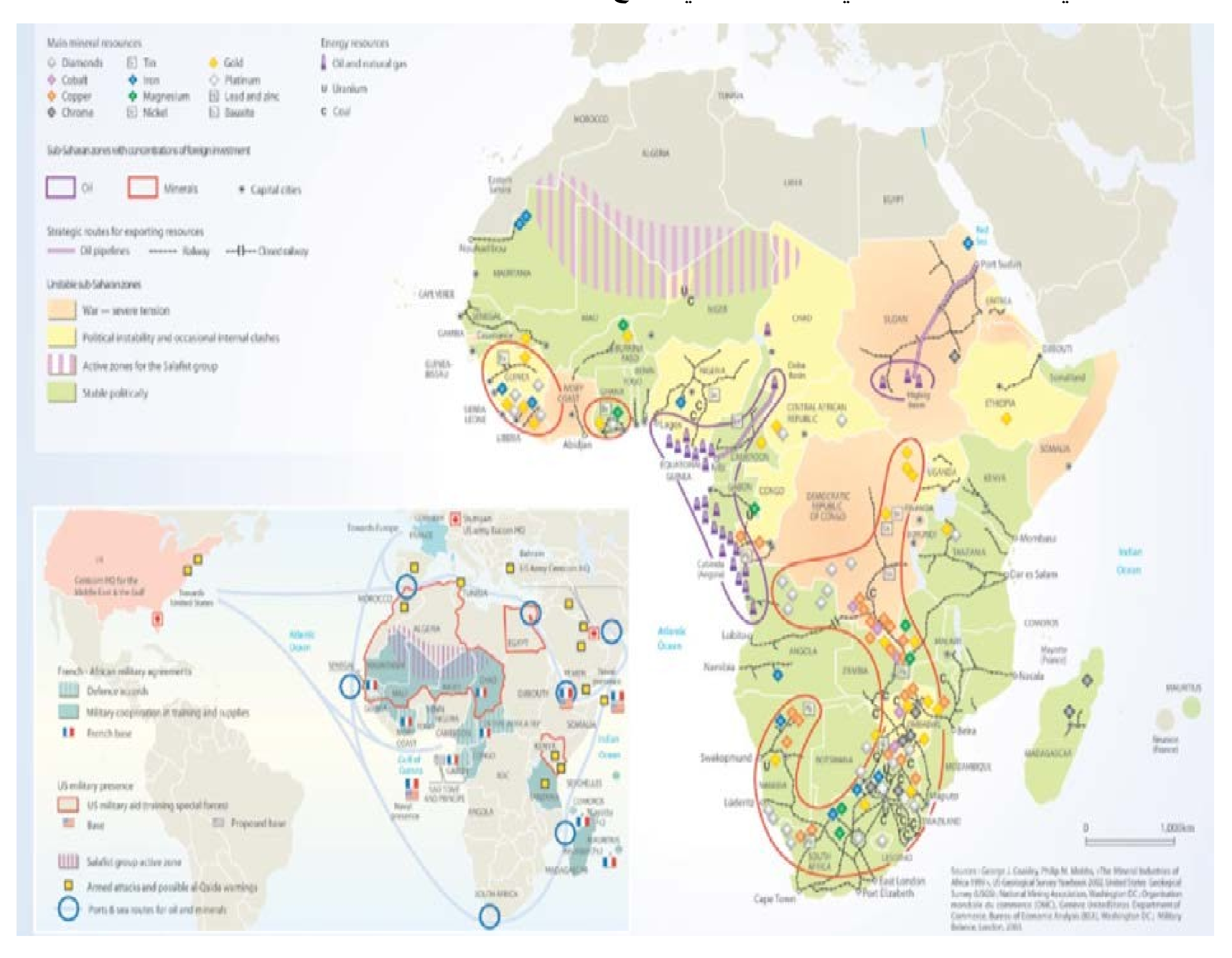
فنصف إنتاج القارة من الذهب يتم عبر جنوب إفريقيا بالإضافة لدول أخرى، مثل: غانا، وغينيا، ومالي، وتنزانيا. والقارة الإفريقية تمتلك مخزونا استراتيجيا من الذهب يقدر بحوالي 50% من إجمالي احتياطات العالم.

- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الألماس حيث تتصدر القارة الإفريقية سوق الألماس العالمي؛ حيث تقوم بإنتاج 40% من إجمالي الألماس عبر العالم. ويتركز الألماس الإفريقي في دول بتسوانا وأنجولا وجنوب إفريقيا والكونغو الديمقراطية وناميبيا. واقترن الألماس الإفريقي بالعديد من الحروب الأهلية في القارة التي تم تمويلها باستخدام الألماس الذي تنتجه.
- تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في البلاتين حيث تنتج إفريقيا 80% من إجمالي البلاتين المنتج حول العالم.
- تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في الكوبالت حيث تنتج إفريقيا 27% من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة حول العالم.
- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الحديد حيث تنتج ما نسبته 9% من إجمالي إنتاج الحديد حول العالم.
- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الزراعة حيث تنوع المناخ وكثرة الأنهار ساعدا على قيام الزراعة بصورة كبيرة. ويعمل ثلثا سكان القارة الإفريقية بالزراعة تقريبًا، والتي تساهم بحوالي 20 – 60% من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة. ففي المناطق الاستوائية يتم زراعة الأناناس والقهوة والكاكاو والنخيل لاستخراج الزيت منه. أما في مناطق السافانا يتم إنتاج الفول السوداني والفلفل والبطيخ، وفي مناطق الصحراء تكثر زراعة القطن ونخيل البلح، وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الزيتون والحمضيات والطماطم وعدد كبير من الخضروات.

---

[1] - **ممدوح شعبان**، جغرافية البلدان النامية في إفريقيا،(سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2007)،ص53

- تكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية في الخشب حيث تتميز إفريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الأخشاب بكميات كبيرة. وتساهم صناعة الأخشاب بحوالي 6% من إجمالي الناتج القومي للقارة بأكملها، وهي أعلى نسبة في جميع القارات.



خارطة توزع الثروات في القارة الافريقية

فمن خلال هذه النقاط تكمن أهمية القارة الإفريقية استراتيجيًا للقوى العالمية وخاصة للقوى النووية التي ترى في إفريقيا خزان استراتيجي ومصدر للطاقة كما تعد إفريقيا سوقا مهما يسيل لعاب القوى الاقتصادية العالمية وهذا ما يترجم سياسة العصا والجزرة في تعامل القوى الكبرى مع إفريقيا.[2]

المطلب الثاني: دوافع التنافس الدولي على إفريقيا:

أخذت القارة الإفريقية تكتسب بعدًا استراتيجيًا متناميًا على المستوى الدولي ,ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الإفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد, وتتمتع القارة الإفريقية بثروات طبيعية ضخمة أغلبها غير مستكشف حتى الآن، كما تمتلك القارّة الإفريقية مخزون استراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة مما جعلها تدخل في إطار التنافس الدولي الكبير الذي

---

[2] - **العيناني مراد**، «إفريقيا من منظور القوى الكبرى.. ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي»، قراءات افريقية، العدد 136،ص 65

يستهدف هذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي عليها ونقصان الاحتياطيات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

1-التنافس الأمريكي ـ الصيني على القارة الإفريقية:

ومن ملفات الصراع الدولي على الموارد الطبيعية خاصة النووية منها في إفريقيا ملف الطاقة حيث يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إفريقيا، وتظهر معالم هذا الصراع بوضوح في السودان مع احتمال تطوره إلى صراع ينتقل من السودان إلى دول أخرى في القارة الإفريقية. وبما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي 13.1 مليون برميل يوميًا في عام 2030 م , وبما أنّ ما يقدر بحوالي 35% من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقيا بالمقارنة بحوالي 50% من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجد أن الصين أصبح لها تواجد مكثف في إفريقيا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الإفريقي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي ولسياستها الخارجية وعنصرًا غير قابل للمساومة وهو ما يفسر وجودها في أي مكان يوجد به النفط.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترصد أي تحرك لأي منافس حقيقي أو محتمل لها في الملعب الإفريقي من شأنه أن يضر بأمن الطاقة الأمريكي.

التنافس الروسي الأمريكي في إفريقيا -2

ويعد ملف السلاح والأمن من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة مباشرة في إطار التنافس الدولي على القارة الإفريقية حيث يشكّل هذا الملف أحد عناصر النزاع بين روسيا وأمريكا في إفريقيا حيث تعتبر القارة الإفريقية من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة على مستوى العالم، وتنتشر هذه النزاعات المسلحة في أكثر من 20 دولة من دول القارة الإفريقية وتشير أحدث التقديرات إلى أن كلفة الصراعات المسلحة على التنمية الإفريقية بلغت خلال العقد الأخير بما يقدر بحوالي 250 مليار دولار.[3]

فالصراعات المسلحة أدت إلى تدني الاقتصاد الإفريقي بنسبة 17% وكبدته خسائر سنوية تقدر بحوالي 18 مليار دولار. كما تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلى دول القارة الإفريقية بنسبة 200% خلال العقد الأخير، حيث تهدف صفقات السلاح الروسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

-صفقات بيع السلاح الروسي يدخل في إطار استعادة روسيا لنفوذها في القارة الإفريقية.

- صفقات بيع السلاح تشكل مدخلا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية مما يسمح بالحصول على استثمارات وعقود في مجال البنى التحتية والقطاعات الحيوية.

-كما تعتبر روسيا صفقات السلاح مدخلاً لنقل تكنولوجيا الطاقة النووية وهذه السياسة الروسية تعتبرها الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها.

---

[3] - **العيناني مراد** ، مرجع سابق ،ص 68

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بان السياسة الروسية تؤدي إلى تغذية الصراعات بشكل يهدد أمن الطاقة وأمن الممرات المائية وأمن طرق النقل، وتدعم الأنظمة الفاسدة حسب وجهة نظرها وتصنيفها لدول العالم، وأن سياسة التسليح الروسية لها تداعيات , مما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تواجدها العسكري في إفريقيا.

3- أوروبا والصراع لأجل الاحتفاظ بالسوق الإفريقية:

يحاول الاتحاد الأوروبي الانفراد بالعمليات العسكرية في المناطق التي تعرف نزاعات مستمرة في القارة الإفريقية، وسمّى الاتحاد الأوروبي المشروع بـ «التمييز الأمني الأوروبي» في العمليات العسكرية.

وأطلق جهاز المصالح الأوروبية من أجل العمل الخارجي مشروع توحيد «السلوك الخارجي الأوروبي» وجعله منسجمًا وفعالاً، بخصوص منطقة الساحل الإفريقي من خلال ربط التنمية بتوفير الأمن في دول قلب الساحل الإفريقي «موريتانيا، مالي والنيجر»، وتركز على أربعة أهداف رئيسية تتمثل في:

- ترقية التنمية.

- بناء الحكم الراشد.

- دمج حكومات دول الساحل في التعاون الإقليمي.

- محاربة التطرف، وتقوية المجال الأمني والعسكري لدول الساحل الإفريقي عبر برامج التكوين والتدريب الذي تقدمه الدول الأوروبية. لكن يظل التنافس الدولي أقوى مما تتصوره الدول الأوروبية لأنها فقدت 20 بالمائة من السوق الإفريقية وصفقات الطاقة النووية معظمها منحت لروسيا و أمريكا والصين وهو ما يهدد استغلال أوروبا لحقول اليورانيوم مما دفع بالدول الأوروبية إلى غض النظر على النشاط المتنامي لظاهرة التهريب.

خلاصة:

إن التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، الأمر الذي أدى إلى بروز قوى صاعدة مؤثرة في هذا النظام و على رأس هذه الدول الصاعدة نجد الصين التي أضحت قوة اقتصادية لا يستهان بها و منافسة للدول الكبرى .
فبزيادة عدد القوى الصاعدة زادت مناطق التنافس ، فبعدما كانت هذه المناطق منحصرة في شرق آسيا ودول الخليج ، و أوربا الشرقية تحولت الأهمية الجيوبوليتيكية إلى القارة الإفريقية -التي كانت عبارة عن قارة الفقر والتهميش و الأمراض في نظر الغرب- فبالنظر للموقع الجيواستراتيجي و ما تملكه من مقومات طبيعية و بشرية هائلة و موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات و امتلاكها مخزون لا بأس به من موارد الطاقة كالنفط واليورانيوم ، كل هذا جعل من الدول الكبرى و الدول الصاعدة توجه الأنظار لها و التسارع بمختلف الإستراتيجيات لكسب اكبر عدد من مناطق النفوذ في القارة لتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الجديدة لفرنسا في إفريقيا الأهداف و الآليات

المبحث الأول :الأهداف الإستراتيجية للتوجه الفرنسي في إفريقيا

وقد حددت المصالح الفرنسية السياسة التي قامت بتنفيذها فرنسا في القارة الأفريقيـة، في مجـالات ثلاث هي المصالح الاقتصادية المتمثلة في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسـية المصـنعة و البحث عن مـوارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية واستغلال الثروات الطبيعية من النفط والذهب والماس واليورانيـوم، والمصالح الإستراتيجية التي تمثلت في الوصول للموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة والسيطرة علي المواقع الإسـتراتيجية في بعض الـدول الأفريقيـة كقاعـدة جيبـوتي ومـا لهـا من مـيزة هامـة في مراقبـة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الأفريقية وتعدد العلاقات الدبلوماسية مع أكبر عدد من الدول الأفريقية. وأخيرا المصالح السياسية التي تتمثل في استمرار هيمنة فرنسا على القارة الإفريقية مما يعود عليها بالنفع من خلال حصولها على تأييد إفريقي داخل الأمم المتحدة وكـذلك يضـمن لهـا استمرارها كقوة دولية كبرى في المجتمع الدولي.[1]

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية:

تركـزت المصـالح الاقتصـادية الفرنسـية في القـارة الإفريقيـة في البحث عن أسـواق لتصـريف السـلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، وبالتالي تكمن قيمة ثروات الجنوب في أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضـطرة لاسـتكمال هـذا النقص من خـارج حدودها للحفاظ علي صناعاتها ولمزيد من الاستفادة الاقتصادية من القارة[2]، قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الإفريقية إلي أربع مجموعات رئيسية وكـانت المجموعـة الأولي مكونـة من المسـتعمرات فيهـا الـتي تمثـل العامـل الرئيسـي في ازدهـار الاسـتثمارات الفرنسـية، مثـل: السـنغال الكـوت ديفـوار، الجـابون، الكاميرون. أما المجموعة الثانية فكانت تتكون من دول أفقر ولكنها قد تزدهر بالنسبة لمواردهـا الاقتصـادية، وتتمثـل أهميتهـا الكـبرى في موقعهـا الاسـتراتيجي، ونـذكر علي سـبيل المثـال: تشـاد، موريتانيـا، إفريقيـا الوسـطي. أمـا المجموعـة الثالثـة فتكـونت من الـدول الإفريقيـة الـتي كـانت قـد ابتعـدت بنظمهـا الاقتصـادية والسياسية عن دائرة الدول الغربية، وقد بلغت الاستثمارات فيها الحد الأدنى لها في الثمانينات، ونذكر منهـا: بنين ومدغشقر. أما المجموعـة الأخـيرة فكـانت الـدول الإفريقيـة الـتي لم تخضـع في يـوم من الأيـام للسـيادة الفرنسية والتي تضم أرضها كنوزا من الثروات الطبيعية المختلفـة وقـد نفـذت إليهـا فرنسـا تـدريجيا منتهـزة فرصة إما وحدة اللغة الـتي تجمـع فرنسـا بالمسـتعمرات البلجيكيـة السـابقة، وإمـا ضـعف الدولـة المسـتعمرة القديمة كبلجيكا وبريطانيا والبرتغال، ونذكر علي سـبيل المثـال: الكونجـو الديمقراطيـة، روانـدا، بورونـدي، أنجولا، موزمبيق، كينيا، زيمبابوي نيجيريا، موريشيوس، سيشل، ليبيريا، سيراليون، وجنوب إفريقيا.[3]

وتأسيسا على هذه السياسـة، اتسـعت المصـالح الاقتصـادية الفرنسية عـبر القـارة، حـتى بلـغ عـدد الشـركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي ألف وخمسمائة شركة، وقد تركزت المصلحة الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا في العناصر الأساسية التالية:

---

[1]- **احمد عسكر**، «افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية»، 4 نوفمبر 2014،: http://www.fekr- online.com/ 11April 2019

[2]-**حمدي عبد الرحمن**، «افريقيا والنظام الدولي :جدلية التهميش والنهوض»، السياسة الدولية، العدد 200، المجلد 50، ابريل 2015، ص132، 133

[3]- **اجلال رأفت**، «السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء»، السياسة الدولية ، جويلية،2001 ، العدد 145 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص8

الوصول إلي الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية، كالهيدروكربير والبورانيوم ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الإفريقية كبير بالقياس إلي المخزون العالمي[1].

السيطرة علي المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فمثلا تعطي القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوي الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطرته للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلي ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[2].

شكل التسلل السوفيتي إلي القارة الإفريقية في السبعينات والثمانينات، خطر علي مصالح المعسكر الغربي وبخاصة فرنسا ومن ثم كان هدف فرنسا في تلك الحقبة هو منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة، أو على أقل تقدير الحد من انتشاره فلما انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفيتي، أصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في إفريقيا هو:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن ترمي بثقلها في القارة منذ مطلع التسعينات[3].

ثانيا: الإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينات في القارة الإفريقية وجدير بالذكر أن نسبة المسلمين في الدول الفراكوفونية تتراوح بين 100% في جيبوتي و 58% في تشاد مرورا بالسنغال حوالي 90% مما يشكل بيئة صالحة لانتشار الإسلام السياسي[4]، ومن ثم يصبح هدف فرنسا هو إحاطة ساحل الصحراء الإفريقية الكبرى حتى تمنع تسرب الإسلام السياسي إلي الجنوب وتستطيع فرنسا إلى حد معقول القيام بهذه المهمة اعتمادا على تواجدها في دول غرب ووسط إفريقيا، وتحالفها مع القادة الأفارقة التقليدين مثل تشاد و الجابون ومالي والنيجر .

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية:

أما من الناحية الإستراتيجية والأمنية فبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت السياسة العسكرية الفرنسية من منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة والحد من انتشاره، إلى التصدي للخطر الذي يهدد مصالحها في القارة متمثلا في القوى الدولية والإقليمية الصاعدة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والإسلام السياسي والعنف القومي والديني الذي تزايد منذ التسعينيات من القرن الماضي ، خاصة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية مرتفعة،[5]كما أن فرنسا تسعى إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض أنحاء القارة كقاعدة جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الجنوبي، وهو الممر المائي بالغ الأهمية علي المستوي الاستراتيجي والتجاري وذلك لتواجده لمحاكاته شواطئ المملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلي ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. ان الأزمة في إفريقيا الوسطى، والحرب في مالي والصعود بالقوّة لمجموعة بوكو حرام في غرب إفريقيا، كلّها عوامل تدفع نحو تغيير قواعد اللعبة فيما يخص الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الفرنسية في المنطقة، ففي البداية كان التواجد العسكري الفرنسي آنيا، أما اليوم فهناك اتجاه كبير نحو انتشار دائم وأكثر

---

[1]- **حمدي عبد الرحمن**،افريقيا والنظام الدولي :جدلية التهميش والنهوض، مرجع سابق ، ص 134

[2]- **اجلال رأفت** ، مرجع سابق، ص 9

[3] - **حمدي عبدالرحمن حسن**، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، (30/1/2014 ميلادي)، availableat:http://www.alukah.net/، accessed on: 4 March 2016

[4] - السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص9

[5] - النفوذ الفرنسي في أفريقيا، مرجع سابق

إستراتيجية للقوات الفرنسية لتغطية أكبر مساحة ممكنة من دول المنطقة .[6]
في الفترة الأخيرة نجد أن فرنسا قد توجهت إلى إنشاء قواعد عسكرية من اجل منع هجمات المحافظة على النظم الحاكمة التي تضمن لها هيمنتها ، حيث تمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية ثابتة في القارة الأفريقية، أبرزهم 3 قواعد في غرب أفريقيا في داكار "السنغال"، وأخرى في الجابون، والثالثة في أبيدجان عاصمة ساحل العاج، فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي، وفي بانجي في أفريقيا الوسطى، ونجامينا عاصمة تشاد، بينما تتواجد بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل النيجر ومالي وموريتانيا. وهى تسعى من خلال تلك القواعد إلى تأمين منطقة شمال إفريقيا من أي أنشطة إرهابية، من خلال صد هجمات الجماعات المسلحة في إفريقيا خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، بسبب إمكانية انتقال تلك الهجمات إلى الحدود الأوروبية، وكذلك من اجل تقليص تجارة المخدرات والتي قد تمتد إلى أوروبا أيضا ، وأيضا من اجل تأمين طرق التجارة القانونية عبر الصحراء الإفريقية .[2]
كذلك تسعى فرنسا إلى تأمين آبار النفط لضمان تدفقها إلى الأسواق الفرنسية ، والحصول على حصة كبرى في سوق السلاح لدول المنطقة ، كذلك تحاول فرنسا استغلال الموقع الجغرافي المتميز للقارة الإفريقية عامة ولمنطقة الساحل الإفريقي خاصة والذي يمتد كخط فاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، فهو بمثابة معبر تجاري بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة أخرى، ويمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط[3].من ثم فان فرنسا عززت من تواجدها العسكري ونفوذها في كثير من دول القارة الأفريقية مثل ساحل العاج وجيبوتي والسنغال والكونغو والصومال والجابون، فضلا عن عديد من البلدان الأخرى الصغيرة من القرن الأفريقي إلى وسط القارة التي كانت قديما جزءا من مستعمرات فرنسا في أفريقيا. فقد قامت فرنسا بتوقيع عدد من المعاهدات الدفاعية المشتركة والتحالفات لخدمة مصالحها وتكبيل القارة الأفريقية حيث تسمح لفرنسا بالتدخل عسكريا في أي دولة تطلب منها مساعدتها على الفور، فوقعت 121 اتفاقية تعاون ودفاع عسكري على امتداد القارة مثل تشاد وزائير عام 1996.[4]

المطلب الثالث: الأهداف السياسية والدبلوماسية:

تسعى فرنسا لتحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية حيث تهدف إلى إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الأفريقية الموالية لها، يمثل الحفاظ علي استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة، فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدي قدراتها علي السيطرة علي شعوبها، ويؤدي هذا الاستقرار إلي ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة، وقد ظلت أفريقيا إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" عام 1994 أنه "بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، واهتمام فرنسا بأفريقيا يتضح في أكثر من مؤشر، فالجالية الفرنسية في أفريقيا تعد أكبر جالية أجنبية ووفقا للإحصائيات في عام

---

[1] **عصام محمد عبد الشافي**، «القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا»،السياسة الدولية، يناير 2014، العدد 197، المجلد 49، ص34

[2] **الحسين الشيخ العلوى**، «منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي»، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أغسطس 2015، متاح على:، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html accessed on: 19 April2019

[3] **القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا**، مرجع سابق، ص 35

[4] السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق ، ص10

1996 بلغ عددها حوالي 114 ألف فرنسي، كما تحصل أفريقيا على 49% من إجمالي مساعدات فرنسا الخارجية ما يوازي 3,5 مليارات دولار[1]
وعلي المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيه. واعتماداً على مبدأ ان الدولة تصبح قوة سياسية كبرى حينما تصل إلى التأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، فقد سعت فرنسا الى تحقيق ذلك من خلال هيمنتها على معظم دول القارة الإفريقية.[2] وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلابة مركزها في التمسك بما تبقي لها من نفوذ في القارة، وحرصها علي الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في إفريقيا حتى تفرض هيمنتها من جديد وتزاول نشاطاتها العسكرية والسياسية والثقافية من جديد في تلك المنطقة، وكذلك مواجهة التوغل الصيني والروسي في تلك القارة والذي بدأ في الزيادة مؤخراً.[3]

المبحث الثاني: آليات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي احتفظت بعلاقات مستمرة ووطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت من أولى الدول في هذا المجال إذا ما قورنت بالدول الكبرى الاستعمارية الأخرى فهي الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى إن أفريقيا تمثّل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية، إضافة لذلك فإن هناك عاملًا دوليًا مُهِمّا يُحْسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ، ألا وهو الاتحاد الأوربي الذي يمّثل دعامة حقيقية لفرنسا، فهي تُعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية، حيث تسعى لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية، بإتباع مجموعة من الآليات منها آليات ثقافية وآليات عسكرية و آليات اقتصادية. فقد اتخذت فرنسا سياسة تعاونية محكمة ودقيقة مع الدول الأفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، بهدف الإبقاء على الدور الفرنسي المؤثر في السياسة العالمية.

المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية:

بعد حصول الدول الأفريقية التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي على استقلالها، حرصت فرنسا على التعاون مع تلك المستعمرات بعد استقلالها من خلال شبكة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وقد شملت هذه الاتفاقيات من الناحية العسكرية ثلاثة مجالات هامة، وهي انتقال السلطة العسكرية من فرنسا للحكومات المستقلة الجديدة، حيث انسحب جانب من القوات الفرنسية من تلك الدول، إضافة إلى تقديم فرنسا المساعدة في إنشاء وتطوير القوات المسلحة في الدول الأفريقية المستقلة من خلال التدريب والإعداد بالسلاح، وأخيرا المساعدة العسكرية الفرنسية المباشرة للدول الأفريقية في حال خطر خارجي أو داخلي. كانت للتحولات

---

[1] السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص10
[2] **اميرة محمد عبد الحليم**، «دوافع جولة اوباما الإفريقية»،السياسة الدولية، العدد202، اكتوبر 2015،المجلد50،ص151
[3]- **محمد محمود السيد**، «مؤتمر افريقيا: تفاعلات الصراع وآفاق النهوض»، السياسة الدولية، العدد195، يناير 2014، المجلد 49،ص 192.

العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وما تبعها من انهيار للاشتراكية والاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا دورا في تقليص فرنسا لنفوذها في القارة الأفريقية.[1]
ويمكن القول بأن السياسة العسكرية الفرنسية تعتمد في الأساس على نهجين هما النهج السياسي والنهج الاقتصادي: *النهج السياسي*، حيث تعد قضايا تحرير الرهائن الفرنسيين وتهديدات المجموعات الإرهابية لمصالح فرنسا نوع من الأعذار تطرحها فرنسا لتبرير سياستها العسكرية في التدخل في القارة الأفريقية، فضلا عن تعزيز دورها وتأثيرها السياسي على الساحة الدولية. *النهج الاقتصادي*، حيث لعبت الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على أوروبا دورا في تعزيز فرنسا لتواجدها العسكري في القارة الأفريقية بهدف حماية مصالحها الاقتصادية وتحقيق مكاسب اقتصادية في القارة. فأفريقيا تعد مصدرا غنيا بالمواد الخام للصناعات الفرنسية على الرغم من أن فرنسا تصدر نحو 25% من بضائعها لأفريقيا، بالتالي فان إفريقيا تعتبر أهم أسواق فرنسا التي تملؤها بالصناعات الفرنسية. وعلى الرغم من انسحاب فرنسا من مستعمراتها في أفريقيا، إلا أن تدخلاتها العسكرية لم تنقطع منذ ذلك الحين، حيث قامت فرنسا بتوقيع عدد من المعاهدات الدفاعية والتحالفات لخدمة مصالحها وتكبيل القارة الأفريقية فضلا عن التواجد العسكري المباشر، فتشارك في 121 اتفاقية تعاون ودفاع عسكري على امتداد القارة ومن ثم يرى البعض أن الوجود العسكري الفرنسي يعتبر أقدر العوامل العسكرية الخارجية وأكثرها تأثيرا للقارة الأفريقية، ففرنسا تضرب رقما قياسيا لا يضاهيها أي دولة كبرى في عدد المعاهدات التي تعطيها الحق في التدخل العسكري في بعض دول القارة الإفريقية.[2]
ولأن رؤساء فرنسا وساستها يعتبرون أفريقيا بمثابة العمق الاستراتيجي الذي يضمن لها نفوذ دولي. وصل عدد القواعد العسكرية الفرنسية في ستينيات القرن الماضي إلى 100 قاعدة عسكرية متمركزة في أنحاء القارة المختلفة، لكن مع ارتفاع التكاليف الخاصة بتلك القواعد كان القرار من وزير الدفاع الفرنسي ألن ريتشارد بتخفيض هائل في عدد القوات العسكرية الفرنسية من 8100 إلى 6000 جندي فرنسي، وأيضا تم تخفيض عدد المقاتلات من 51 مقاتلة حتى 21 مقاتلة حربية، في حين تم زيادة عدد الطائرات المتمركزة في القواعد العسكرية في أنحاء القارة من 6 إلى 9 طائرات. وحاليا تمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية ثابتة في القارة الأفريقية، أبرزهم 3 قواعد في غرب أفريقيا في داكار "السنغال" وأخرى في ليبرفيل "الجابون" والثالثة في أبيدجان "ساحل العاج" فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي وفي بانجي"أفريقيا الوسطى" ونجامينا"تشاد"، بينما تتواجد بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل النيجر وموريتانيا. وفي تصريح أحد العسكريين الفرنسيين "هرفي جيرود" مدير التعاون العسكري والدفاع في السنغال، أن المؤسسات الأفريقية هي من طالبت فرنسا بإعادة تنظيم قواتها العسكرية لمواكبة التطورات، خاصة في ظل وجود المشروع الأفريقي لإقامة قوات احتياطية في المناطق الخمس لأفريقيا (غرب وشرق ووسط وشمال وجنوب). فإدارة التعاون العسكري الفرنسي تخصص لأفريقيا 80% من ميزانيتها أي ما يوازي 80 مليون يورو[3].
تتوزع القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا في عدة دول كالآتي :

القاعدة العسكرية في جيبوتي: تعد أهم قواعد فرنسا العسكرية في أفريقيا، نظرا لأهمية موقع جيبوتي في شرق القارة، وتضم القاعدة 3 سفن إنزال إضافة إلى عدد من الدبابات والآليات المدرعة

[1] النفوذ الفرنسي في أفريقيا ، مرجع سابق.
[2] الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا: الأهداف والاحتمالات، (مركز الجزيرة للدراسات، 3 يناير 2015)، accessed on: 20 April 2019، available on: http://www.aljazeera.net/.
[3] أطماع فرنسا في القرن الإفريقي تعود تحت راية الإرهاب ، مرجع سابق.

للاستطلاع ومدافع وطائرات نقل، كما تضم حوالي 3200 جندي فرنسي تقريبا. وهي أكثر العناصر الفرنسية التي تمتلك خبرة عسكرية، وتعد أكبر قاعدة فرنسية خارج حدودها عدداً وعتاداً، ويطلق عليها العسكريون الفرنسيون "مدرسة الصحراء"، حيث يتلقى العسكريون تدريبات على المهام الشاقة في الظروف المناخية والبيئية للصحراء. لكن مع إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة عسكرية اخرى في جيبوتي يمكن القول أن القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي أصبحت تفتقد لقيمتها الرمزية على المستوى السياسي والاستراتيجي مع تمركز الولايات المتحدة بها منذ عام 2002.

قاعدة داكار في السنغال: تعتبر ثاني أكبر قاعدة عسكرية فرنسية من حيث القوة والعتاد وتعد الأكبر في غرب أفريقيا، وتضم كتيبتان للمشاة بها حوالي 1170 جندي، فضلا عن عدد من الطائرات المقاتلة والمدرعات والناقلات.

قاعدة ليبرفيل في الجابون: تضم كتيبة مشاة مكونة من 700 جندي، وعدد من المركبات المدرعة وطائرات الهليكوبتر.

قاعدة نجامينا في تشاد: بها كتيبتان للمشاة، تضم 900 جندي، إضافة إلى العديد من العربات المدرعة وعدد من الطائرات.

قاعدة يوريون في ساحل العاج: تتمركز فيها كتيبة للمشاة البحرية، فضلا عن عدد من المركبات المدرعة والهليكوبتر.[1]

وفي مطلع عام 2014 قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها في دول الساحل الأفريقي لمزيد من الفاعلية والتعاون والجاهزية وضمان فاعلية أكثر في صراعها القائم مع المجموعات الجهادية المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي على حد قول وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لورديان، فهناك قواعد أساسية تضم جنود فرنسيين في مدينة جاو في مالي ونيامي في النيجر ونجامينا في تشاد، أما القاعدة اللوجستية تتمركز في ميناء أبيدجان في ساحل العاج وتتمركز قوة خاصة في واجادوجو في بوركينا فاسو إضافة إلى القواعد العسكرية الست الموجودة والمتمركزة في أنحاء القارة. وتقوم فرنسا لتحقيق أهدافها في القارة بالاعتماد على عدة آليات أهمها القواعد العسكرية الست وقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا في الداخل الفرنسي لتكون مستعدة أن تتدخل في وقت قصير لأية مهمة في أنحاء القارة الأفريقية فضلا عن اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول أفريقية مثل الكاميرون وأفريقيا الوسطى وجيبوتي وكوت ديفوار وكذلك اتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع الدول الأفريقية منها بنين وبوركينا فاسو وبوروندي والكونغو وغينيا والسنغال.[2]

يرى كثيرون أن التدخلات العسكرية الفرنسية في البلدان الأفريقية تتم بذريعة حماية رعايا فرنسا في هذه المناطق أو محاربة الجماعات الانفصالية والمتمردين ضد الحكومات المركزية في هذه البلدان. ففرنسا تدخلت في ليبيا تحت مظلة الديمقراطية وإنقاذ الشعب الليبي من قوات القذافي، كما فعلت ذلك في مالي للقضاء على المتمردين الذين يهددون الأمن الوطني لمالي، ونفس الأمر بالنسبة لأفريقيا الوسطى التي قامت فرنسا بالتدخل العسكري في بانجي بحجة التصدي للجماعات العنيفة ومنع حدوث حرب أهلية وإبادة عرقية. وكانت فرنسا تتدخل عسكريا بشكل متكرر في بعض الدول الأفريقية مثل السنغال 1964 وأفريقيا الوسطى 1967 1970، 1990، 1997، وأخيرا في عام 2014، وتوجو 1986، وجزر القمر 1989، وأخيرا

---

[1] **أحمد عسكر**، افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، 4 نوفمبر 2014، availableat:http://www.fekr-online.com

[2]- **حمدي عبد الرحمن**، «الغرب وعسكرة الساحل الافريقي»، الجزيرة.نت، 7 مارس 2013، accessed on: : 20 April، 2019، available on: http://www.aljazeera.net/.

مالي 2013. ففي ظل التكالب من قبل القوى الإقليمية والدولية الصاعدة، تجد فرنسا نفسها في مأزق يستلزم ضرورة رد الفعل على ذلك إزاء التحركات الخارجية في أفريقيا، وهو ما حدث بالفعل من جانب فرنسا من خلال تدخلاتها العسكرية في كثير من دول القارة، كان آخر تلك التدخلات العسكرية فى مالي والنيجر وأفريقيا الوسطى.[1] ومن أبرز التدخلات العسكرية الفرنسية في دول القارة الأفريقية خلال العقد الماضي:

ساحل العاج : أرسلت فرنسا قواتها للتدخل عسكريا في ساحل العاج إثر الأزمة العميقة التي شهدتها تلك الدولة الأفريقية منذ العام 2002، بعد اندلاع حرب أهلية مدمرة بين الخصمين اللدودين المتصارعين الرئيس الذي انتهت ولايته"**لوران غباغبو**" وحلفائه المسيطرين على المناطق الغربية والجنوبية، والمتمردين المسيطرين على الشمال. فقامت فرنسا بالتدخل لصالح زعيم المعارضة الحسن واترا بحجة حماية الجالية الفرنسية في ساحل العاج المقدرة بنحو عشرين ألف شخص، لكنها مع الوقت أصبحت تلعب أدوارا أكبر لصالح هذا الطرف أو ذاك، وقد أسفرت الانتخابات الرئاسية عن تفوق واترا على منافسه لوران غباغبو التي عقدت في 2011، فلم يعترف غباغبو بالانتخابات، فأيدت باريس واترا ذو التوجهات العلمانية والحليف لباريس وواشنطن، وتمت الإطاحة بغباغبو بتأييد ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن ساحل العاج نفوذ فرنسي. وبلغ التوتر بين معسكر غباغبو والقوات الفرنسية أوجه أواخر عام 2004 حين قصفت قوات الجيش التابعة لغباغبو مركزا للقوات الفرنسية أدى لمقتل تسعة فرنسيين وجرح عدد آخر منها، فقامت فرنسا بالرد فدمرت كل سلاح الجو العاجي المكون من نحو7 طائرات عسكرية . ورغم محدودية عدد القوات الفرنسية حاليا في ساحل العاج، إلا أنها تتمتع بنفوذ وحضور قوي بتلك المستعمرة الفرنسية السابقة، كما أن الوجود الفرنسي العسكري الطويل بساحل العاج مكنها من اكتساب خبرة طويلة وعميقة في التعامل مع الاضطرابات والقلاقل التي تفاقمت واشتدت في العشرية الأخيرة .[2]

مالي : كان قرار مجلس الأمن الدولي في يناير 2013 مطالبا بانتشار قوات دولية لمواجهة الوضع المتدهور في مالي بعد سيطرة الجماعات المتطرفة على شمال البلاد وزحفهم للعاصمة تنفيذا للقرار 2085، وعلى الرغم من نص قرار مجلس الأمن على عدم مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة في العمليات وتأمين الدعم اللوجيستي للقوات الأفريقية وجيش مالي، إلا أن فرنسا لم تنتظر طويلا حيث اتخذت قرارا سريعا بالتدخل العسكري لمساعدة القوات المالية في عملية عسكرية أطلق عليها "القط المتوحش/سرفال". بدأت فرنسا عملياتها الجوية في 11 يناير 2013 حيث قصفت مواقع للجماعات الإسلامية المتشددة، وفي 15 يناير أعلنت أنها نشرت قوات برية معززة بالدبابات مع وجود 2500 جندي فرنسي. وقد قام التدخل الفرنسي لمالي على 3 محاور متمثلة في الضربات الجوية عن طريق الأسطول الجوي المكون من 12 طائرة حربية التي تستهدف مراكز تجمع سيارات ومدرعات الدفع الخاصة بالجماعات الراديكالية، وتعزيز القوات الفرنسية الخاصة التي نقلت للمعارك في مالي فضلا عن تعزيز القوة الفرنسية المرابطة الموجودة في العاصمة باماكو[3].

أفريقيا الوسطى : كان التدخل الفرنسي في أفريقيا الوسطى عام 2013 على اثر سلسلة من الانقلابات العسكرية فى تلك البلاد. حيث أرسلت فرنسا 1600 جندي إلى أفريقيا الوسطى مدعومة بمشروع قرار من

[1]- افريقيا والنظام الدؤلي :جدلية التهميش والنهوض، مرجع سابق، ص134

[2] - القوات الفرنسية في ساحل العاج،(الجزيرة.نت، 3 ابريل 2011)، accessed on: 21 April 2019، availableat : http://www.aljazeera.net

[3]- **مادى ابراهيم كانتي**، «التدخل العسكري الفرنسي في مالي»، مجلة آفاق افريقية، المجلد 11،العدد 38، 2013.

الأمم المتحدة لإرسال قوات دولية لهذا البلد الذي تسوده الفوضى، بحجة تخليص البلاد من المعارك الدائرة بين القوى المتصارعة واحتواء الوضع الأمني المتدهور، فيما يعرف بالتدخل الإنساني، لكن الحقيقة تكمن في ثروات أفريقيا الوسطى الغنية بالألماس، خاصة بعد ما أكدت فرنسا بوادر نزاع ديني عرقي في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد أعمال العنف التي تشهدها البلاد منذ قائد حركة سيليكا ميشال جوتوديا للحكم عن طريق انقلاب عسكري. فقد صرح رولان فابيوس وزير الدفاع الفرنسي أن هذا التدخل العسكري الفرنسي في أفريقيا الوسطى هي مهمة إنسانية قصيرة لا تشبه التدخل في مالي.[1]

رواندا : قدمت فرنسا الدعم لقبائل " الهوتو" في رواندا سنة 1994 إبان حكم الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، رغم أنها تعرف أن تلك القبائل كانت تقوم بمجازر ضد قبائل "التوتسي"، وذلك في أعقاب إسقاط طائرة الرئيس الرواندي جوفين الهابيا ريمانا الذي ينتمي إلى قبيلة الهوتو، وكانت نتيجة هذا التدخل وقوع مئات الآلاف من الضحايا. وقد دفعت فرنسا ثمناً باهظاً وحُمِّلَتْ مسؤولية ما حدث خاصة بعد استيلاء الجبهة الرواندية على الحكم وبدء عمليات مطاردة وانتقام واسعة ضد " الهوتو" ومحاكمة المسؤولين منهم عن المجازر التي ارتكبوها ضد " التوتسي " وهروب مئات الآلاف إلى زائير ليواجهوا الموت هناك أيضاً على أيدي مسلحي التوتسو الذي شاركوا في عملية إطاحة بنظام موبوتو الذي تدعمه فرنسا وحصلوا على دعم وتعاون مع حكومة بوروندي التي تحكمها قبيلة التوتسي أيضاً والتي تتمتع بالدعم الأميركي. فلم تتمكن فرنسا من توفير الحماية لحوالي مليون لاجئ رواندي مشردين في الغابات الزائيرية، وهذه مسؤولية إنسانية تقع على عاتق فرنسا، كما لم تنجح في حماية نظام موبوتو من السقوط بقيادة المعارض لوران ديزيريه كابيلا.[2]

النيجر: بدأ التدخل الفرنسي في النيجر عام 2014 من خلال عملية عسكرية اطلقت عليها اسم "برخان" بسبب الهجوم المستمر للحركات الجهادية في افريقيا وخاصة تنظيم القاعدة و بوكو حرام التي بدأت تهدد المصالح الفرنسية في النيجر الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة بعد هجوم احد الجماعات الجهادية على إحدى مناجم اليورانيوم، والذى تعتمد عليه فرنسا في مصادر طاقتها النووية، بالتالي وجدت فرنسا ضرورة للتدخل العسكري [3]، ثم بدأت فرنسا حملتها العسكرية بإقامة قواعد عسكرية في النيجر، ثم في عام 2015 قامت بأول عملية إنزال بري بعد عمليتها في مالي من اجل صد الهجوم المستمر للجماعات الجهادية و لحفظ امن النيجر وأمن إفريقيا واللذان يمسّان امن فرنسا[4].

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية:

التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة: تبذل فرنسا محاولات دؤوبة لاستمرار هذه العلاقات وضمان بقاء مركزها متميزا فيها وبالفعل مازالت فرنسا في بعض الدول الفرنكوفونية المستورد الأول لمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة، ورغم ذلك فالإشارة واجبة إلي الانحصار التدريجي لدور فرنسا الاقتصادي في القارة بشكل عام علي مدي السنوات الأخيرة .

---

[1] - **رجاء سليم**، «ما بعد الانقلاب العسكري في افريقيا الوسطى»، السياسة الدولية، العدد197،ابريل 2013،ص142

[2]- النفوذ الفرنسي في أفريقيا، مرجع سابق

[3]**سيدي أحمد ولد أحمد سالم**، «بعد هجوم الجماعات الجهادية على النيجر:على من سيكون الدور»، مركز الجزيرة للدراسات ، 27 مايو 2013، http://studies.aljazeera.net، accessed on: 21 April 2019/.

[4] - إنزال بري فرنسي على حدود النيجر وليبيا، (16 ابريل 2015)، sky news، accessed on: 21 April 2019، availableat: http://www.skynewsarabia.com/

الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا: فمازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية، ونخص بالذكر كوت ديفوار والجابون ونذكر أيضا اشتراك الخبرة والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعين ذوي أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال وموريتانيا، وهما: مشروع استصلاح أراضي نهر السنغال في الجزء الأسفل منه والمشترك بين السنغال وموريتانيا ومالي ومشروع استخراج الحديد في موريتانيا وكان هذا الإنجاز ثمرة سياسة التعاون الاقتصادي الثلاثي بين فرنسا والدول العربية والدول الإفريقية في الثمانينات وتعتمد فرنسا في مجال تنمية هذه الاستثمارات علي خبرتها القديمة بالسوق الإفريقية وباحتياجاتها وأذواقها .

منطقة الفرنك الفرنسي: ترتبط ستة عشر دولة من غرب ووسط إفريقيا بمنطقة الفرنك الفرنسي مما يتيح لتسعين مليون مواطن أفريقي التعامل بالعملة الفرنسية وتعتمد منطقة الفرنك الفرنسي في أدائها على مبادئ أربعة :

ثبات سعر التحويل بين الفرنك الأفريقي والفرنك الفرنسي وجدير بالملاحظة أن سعر التحويل استمر من 1948 حتى 1994 ثابتا، حيث الفرنك الفرنسي يساوي خمسين فرنكا إفريقيا، ثم خفضت فرنسا في 12 يناير 1994 سعر الفرنك الأفريقي فأصبح الفرنك الفرنسي يساوي مائة فرنك أفريقي، وذلك لكي تتطابق قيمته الاسمية مع قيمته الفعلية في السوق.

تقسيم منطقة الفرنك إلي ثلاث مناطق فرعية، ولكل منطقة بنك مركزي لإصدار العملة: البنك المركزي لدول غرب إفريقيا - BCEAO، والبنك المركزي لجزر القمر و المايوت وتشارك فرنسا في اتخاذ القرارات المالية في كل مؤسسة من المؤسسات المالية المذكورة.

حرية كاملة من التحويل من الفرنك الأفريقي إلي الفرنك الفرنسي، ومن خلاله إلي العملات العالمية الأخرى وهذه ميزة يتمتع بها الفرنك الأفريقي بخلاف أية عملة إفريقية أخرى، بالإضافة إلي أن هذا النظام يسمح لدول منطقة الفرنك الفرنسي بالتداول بالعملات الأجنبية الأخرى دون أن يكون لديهم بالضرورة فائض منها مقابل هذه الميزة تلزم فرنسا البنوك المركزية الإفريقية بإيداع 65% من أموالها في الخارج في البنك المركزي الفرنسي، وبذلك تضمن فرنسا سيطرتها علي ثلثي أموال منطقة الفرنك الأفريقي، مما يعني سيطرتها علي القدر الأكبر من التجارة البينية بينها وبين الدول الإفريقية، كما تضمن بذلك أن القدر من هذه الأموال الذي سيتسرب إلي التجارة من الدول الصناعية الأخرى سيكون ضئيلا وغير ضار بالمصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية.

حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الإفريقية إلى فرنسا والعكس وتنسيق خروج هذه الأموال إلى خارج فرنسا والدول الإفريقية وتقنينه وتتكون الوحدة النقدية لدول غرب إفريقيا (UMOA) من الدول التالية: مالي، بوركينا فاسو، النيجر، السنغال، غينيا بيساو، كوت ديفوار، توجو، البنين، أما الوحدة النقدية لدول وسط إفريقيا، فتتكون من: تشاد، إفريقيا الوسطي الكاميرون، غينيا الاستوائية، الجابون، الكونجو برازافيل، وتتكون المجموعة الثالثة من: جزر القمر، والمايوت.

المنظمات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا: إذا كانت سياسة التعاون الاقتصادي بين فرنسا والدول الإفريقية تخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية، فهي في نفس الوقت تكلفها نفقات طائلة لذا رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية الاقتصادية التي تشكلت في السبعينات والثمانينات وضمت دول غرب ووسط إفريقيا ونضيف هنا إلي جانب الوحدات النقدية السابق ذكرها، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطي (UDEAC) ، ويفيد إنشاء تلك المنظمات الوجود الفرنسي في القارة فمن ناحية، تشترك هذه المنظمات الإقليمية مع فرنسا في تحمل المسئولية المالية،

وبالتالي تساعد فرنسا علي تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول، ومن ناحية أخري، وبحكم عضوية هذه الدول في منظمة الفرنك الفرنسي، تستمر فرنسا في التأثير المباشر علي اقتصاد هذه الدول، وبذلك تكون فرنسا حققت هدفها في تقليل النفقات دون الانتقاص من مصالحها الاقتصادية في القارة. من ناحية أخري، عندما ساعدت فرنسا في إنشاء تلك المنظمات الإقليمية، كان مقدرا لها أن تستطيع حماية نفسها، وذلك بتوثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها، مما يحميها ويحمي المصالح الفرنسية معها من محاولات التسلل الخارجية وهي تواجه الآن تحديا صعبا إزاء الهجمة الأمريكية الاقتصادية في كل القارة الإفريقية

شبكة مواصلات كثيفة بين فرنسا وإفريقيا:أنشأت فرنسا، لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع إفريقيا شبكة مواصلات واسعة تربط بين الجزاء المختلفة للقارة الإفريقية، وبين هذه الجزاء وفرنسا وتنقسم هذه الشبكة إلي خطين رئيسيين: خط طيران يربط بين الشرق والجنوب، وخط طيران يربط بين الشمال والغرب، ويتفرع هذان الخطان إلي خطوط فرعية عديدة تربط بين الغالبية العظمي لدول القارة، وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية الأساسية للسياسة الفرنسية في إفريقيا السياسة الثقافية: تعتبر العلاقات الفرنسية الإفريقية، المجال الذي تفرد فرنسا بالتميز فيه، وذلك بالقياس إلي باقي الدول الغربية، سواء كانت الدول الاستعمارية القديمة أو القوي السياسية العظمي الحديثة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق فهي تغوص بعمق في نسيج المجتمع الذي تتصل به، سواء كان هذا الاتصال في شكل استعمار تقليدي أو كان في شكل تعاون ثقافي فهي تتعامل في هذا المجال بالدرجة الأولي مع الشعوب، ثم تأتي المؤسسات الرسمية لتعطي، إذا لزم الأمر الصبغة القانونية لهذه العلاقات ومن هنا قوة وخطورة العلاقات الثقافية الفرنسية مع الدول الإفريقية، غير أن هذه الميزة أخذت تتراجع في السنوات الأخيرة أمام المنافسة الأنجلو سكسونية[1].

المطلب الثالث : الدبلوماسية الثقافية:

تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة آليات أهمها الفرانكفونية، اللغة المشتركة المؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية.

الفرانكفونية:تمثّل الفرنكوفونية مجالا من أكبر المجالات اللّغوية العالمية. فهي ليست مجرّد تقاسم لغة لأنها تعتمد أيضا على أساس الاشتراك في القيم الإنسانية التي تنقلها اللغة الفرنسية. ويمثل هذان العنصران الدّعائم التي ترتكز عليها المنظمة الدّولية للفرنكوفونية. تهدف المنظمة منذ نشأتها سنة 1970 إلى تجسيم تضامن نشيط بين الدّول والحكومات السبعين التي تتكوّن منها (57 عضوا و20 مراقبا) وهو ما يمثل أكثر من ثلث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة] والتي تضم 890 مليون نسمة من بينهم 220 مليون ينطقون بالفرنسية. تشمل المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومقرّها بباريس، أربعة ممثليات دائمة وهي :أديس أبابا (لدى الاتحاد الأفريقي و اللجنة الاقتصادية الأممية لإفريقيا) وفي بروكسل(لدى الاتحاد الأوروبي) و في نيويورك وجنيف (لدى الأمم المتحدة).

كما تشمل ثلاثة مكاتب إقليمية : (غرب إفريقيا، إفريقيا الوسطى، والمحيط الهندي والمحيط الهادئ) و تقع هذه المكاتب على التوالي في لومي بالتوغو، ليبرفيل بالغابون، وفي هانوي بالفيتنام، وتتولى ممثليتان فرعيتان في بوخارست برومانيا، وبورت أو برنس بهايتي، الربط بين الأنشطة الميدانية. تتولى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية والمؤسسات الأربعة المتدخلة مباشرة في العمل الفرنكوفوني، تنفيذ البرامج التي

---

[1] السياسة الفرنسية في جنوب الصحراء، مرجع سابق

اعتمدتها القمم وتتكون هذه المؤسسات الأربعة من : الوكالة الجامعية للفرنكوفونية- القناة التلفزية الخامسة للعالم، الجمعية العالمية لرؤساء البلديات الفرنكوفونيين، وجامعة سنقور بالإسكندرية.[1]

اللغة المشتركة :اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا، بالإضافة إلي جيبوتي في الشرق ومدغشقر وجزر القمر في الجنوب الشرقي . ويقدر عدد الذين يتحدثون الفرنسية في إفريقيا 11% من سكان القارة ، حيث ان الفرنسية تظل حتى اللغة الأقوى والأكثر استعمالا.[2]

المؤسسات التعليمية :المدارس الابتدائية والثانوية الفرنسية في الدول الإفريقية، ومنها ما هو تابع للإرساليات الدينية، ومنها ما هو مدني وفي الجامعات الإفريقية مازالت العلوم تدرس بالفرنسية ويشرف عليها متخصصون فرنسيون، كما تحرص أيضا علي إنشاء المؤسسات العلمية المشتركة مثل "اتحاد الجامعات الناطقة بالفرنسية" والأجهزة المتخصصة "جهاز التعاون الثقافي والتكنولوجي"، بل أنها قد اتجهت مؤخرا إلي بناء الجامعات الفرنسية في الخارج، ومنها واحدة مازالت في طور التشييد في مصر.[3]

المراكز الثقافية الفرنسية:كان عدد هذه المراكز في الثمانينات اثنين وخمسين مركزا ثقافيا منتشرا في الأنحاء المختلفة للقارة، وتلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والشعوب الإفريقية، ولا تعتمد هذه المراكز علي عرض الثقافة الفرنسية فقط، بل تحرص أيضا علي رصد الثقافات المحلية وإبرازها في شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية أو معارض فنية أو أثرية، كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الدينية المختارة من اللغات المحلية إلي اللغة الفرنسية، فتنقلها بذلك من المحلية إلي العالمية، وقد تنسق هذه المراكز الثقافة مع المؤسسات التعليمية لكتابة بعض اللغات المحلية واسعة الانتشار. تعمق هذه الأساليب الارتباط بين الشعوب الإفريقية والثقافة الفرنسية.[4]

القمم الفرنكوإفريقية: بدأ هذا التقليد سنة 1973 بافتتاح جورج يومبيدو لأول مرة قمة فرنكو إفريقية وهى تنعقد كل عامين في إحدى العواصم الإفريقية.

---

1 الموقع الرسمي للمنظمة الفرانكفونية، availableat: http://www.francophonie.org/،accessedon:3 May 2019

2 التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيال في افريقيا، مرجع سابق

3 السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق.

4 السياسة الثقافية الخارجية الفرنسية ،(الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية)، accessed on: 05Mai 2019، availableat: http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle/

الفصل الثالث

إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الأهداف و الآليات

المبحث الأول: أسباب تحول السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

تقوم سياسة الصين وإستراتيجيتها في علاقاتها مع الدول الأخرى على الاحترام المتبادل، وضرورة اعتراف الدول بسيادة الصين، ووحدة أراضيها في إشارة إلى أمرين أساسيين: يتمثل الأول بالترويج للصعود السلمي للصين وعدم تدخّلها في الشأن السياسي للدول الأخرى، ويتعلق الثاني بالقضية التايوانية ومبدأ الاعتراف بصين واحدة. ظاهريًا، يبدو التركيز الاستراتيجي للصين في القارة السمراء على الجوانب الاقتصادية، إلا أنّ البحث في الجوانب الأخرى والخطوات التي تعمل الصين على تحقيقها يُظهر جوانب وأهدافًا أكثر وأبعد تعمل الصين على الظفر بها. فالأهداف الإستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنة تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويَين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول : قضية تايوان

يُشير التقرير الذي أصدره معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم وأعدّه جورج تي يو حول الصين وأفريقيا إلى التوجّه الصيني نحو أفريقيا في السنوات الأولى من القرن الحالي، أو كما يصفه مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين؛ فالصين لا تسعى سعيًا حثيثًا للبحث عن موارد الطاقة ومصادرها وتأمينها فحسب، بل تسعى إلى السيطرة عليها. فالأولوية الإستراتيجية للصين وسياستها مع الدول الأخرى – الأفريقية منها – تقومان على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي الصينية. كانت تايوان ومازالت حاضرة في علاقات الصين و استراتيجيتها تاريخيًا، كانت تايوان تحتل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة منذ عام 1949 ،وعلى مستوى العلاقات الصينية الأفريقية، نجد أنّ الاعتراف الأفريقي بتايوان استمر حتى عام 1971 ، وهو العام الذي بدأ فيه تطبيع العلاقات الصينية - الأميركية. فمنذ ذلك التاريخ، تغيّر وجه الصين العالمي، إذ إنّ الاعتراف الدولي، الأفريقي منه على وجه الخصوص، انتقل من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة، وحظيت باعتراف أغلب الدول الأفريقية. فالدول الاثنتان والعشرون التي كانت تعترف بتايوان قبل عام 1971 انخفض عددها في نهاية العقد الأول من القرن العشرين إلى أربع دول فقط. وهو ما مثّل انتصارًا سياسيًا ودبلوماسيًا لمطالبة الصين الدائمة بضرورة اعتراف كلّ الدول بصين واحدة [1].

في صراع الصين الإقليمي والدولي حول القضية التايوانية، تعتمد الإستراتيجية الصينية أساسًا على بذل كلّ المساعي التي تساهم في تهميش تايوان سياسيًا ودبلوماسيًا في أيّ مكان وفي كلّ مناسبة. وتعمل الصين جاهدة على استغلال الساحة الأفريقية واستثمارها لتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، لا تُهمل جهدها في ما يتعلق بسياستها مع تايوان نفسها، بحيث تعمل على تقديم الإغراءات والعروض والتنازلات السياسية والاقتصادية، بهدف إعادة ربطها بالبلد الأم، معتمدةً في ذلك على أهم سياساتها: سياسة النفس الطويل. ويعدّ أحد أبرز التنازلات السياسية التي قدّمتها الصين لتايبيه هو إمكانية التعايش الصيني مع مشاركة تايوان في بعض النشاطات الدولية والإقليمية، شريطة أن تؤيد الأخيرة المفهوم الصيني الذي طرحته لإعادة الوحدة الصينية؛ وهو دولة واحدة ونظامان . لقد استطاعت الصين أن تُهمش الوجود التايواني في أفريقيا من خلال تعزيز وجودها على جميع المستويات، الأمر الذي أدى إلى تحوّل أغلب دول القارة الأفريقية نحو الصين

---

[1] George T. Yu, "China, Africa, and Globalization: The 'China Alternative'," Institute for Security and Development Policy (June 2009 accessed on 26/9/2018, at: http://bit.ly/2edIDZ,

الشعبية، مُغلّبة في ذلك مصالحها الاقتصادية الأهم والأكبر مع الصين على حساب تلك التي تربطها مع تايوان.

عندما جاءت الصين إلى أفريقيا، كانت تعلم بثقل علاقات تايوان وأهميتها بالنسبة إلى الأفارقة الفقراء، وتعلم أيضًا أنّ هذه القارة ستكون مسرحًا للمواجهة الصينية - الصينية. فبدأت الصين من خلال ذراعها الاقتصادية، وسلاح المساعدات في تقليص الدور التايواني من جهة [1]، والضغط على الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها من جهة ثانية. صحيح أنّ تلك السياسة كانت موجهة إلى عموم أفريقيا، إلا أنّ تركيزها كان موجهًا أساسًا نحو الدول الأفريقية الأكثر أهمية وفاعلية إقليميًا ودوليًا. ويشير سفير بوركينا فاسو في نيس الفرنسية إلى هذه الحقيقة؛ إذ يوضح أنّ هذه الدول لا تحظى بأهمية كبيرة في مفهوم الحسابات الصينية، ذلك أنّها ليست بلادًا إستراتيجية، وهي في الوقت نفسه لا تمتلك مصادر المعادن الخام التي تهم الصين وتبحث عنها.

نجح الضغط الصيني في أفريقيا ضد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وضد إعادتها إلى الأمم المتحدة أيضًا. وانتقل الحشد الأفريقي من الجزيرة التايوانية إلى القارة الصينية. ونجحت إستراتيجية الصين في تهميش دبلوماسية تايوان على الساحة الأفريقية، وفي باقي المناطق في العالم. وتبنّت الدول الأفريقية في النهاية السياسة الواقعية التي فرضت عليها أن تقطع علاقاتها مع تايوان وتعززها مع الصين الشعبية. وانقطعت علاقات جنوب أفريقيا مع تايوان في نهاية عام 1997، وتلاها الكثير من الدول مثل ليبيريا في 2003 والسنغال في أكتوبر 2005 التي استجابت للضغوط الصينية، وتماشت مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان. وبعد انضمام مالاوي إلى قاطرة الدول الأفريقية في بداية عام 2008 ، لم يتبق من بين الـ 53 دولة أفريقية، سوى أربع دول فقط حافظت على علاقاتها مع تايوان)بوركينا فاسو، وغامبيا، وساو تومي وبرنسيب، ومملكة *سوازيلاند*)[2].

المطلب الثاني : إفريقيا لمواجهة الضغوط العالمية في الأمم المتحدة

تمثّل أحد أهم أهداف إستراتيجية الصين الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سدّ الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدّمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان . وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي من جهة، وانهيار القطبية الثنائية من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديلاً من الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تُمثّل حامية للدول الأفريقية، وهي في الوقت عينه لا تتدخل في القضايا التي لها علاقة بالديمقراطية، إلا أنّ تلك السياسة ليست من دون مقابل؛ فالصين كانت تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية، ولمطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية البحرية في بحر الصين الجنوبي, ويبقى البعد الأممي العامل الأكثر جوهرية وحيوية في علاقات الصين الأفريقية. إذ لا يتعلق الأمر فقط بعدد الأفارقة في المنظمة، بل بالفاعلية التي تتمتع بها الدول الأفريقية. فمع بداية القرن الحالي، مثّلت قضية التصويت على قضايا حقوق الإنسان في الهيئة الدولية، بخاصة القرارات التي كانت تُقدّمها القوى الغربية ضد الصين، أهم القضايا التي تشغل بال

[1] François Lafargue, "la Chine, une puissance africaine," Perspective chinoises, no. 90 (Juillet-Aout 2005), accessed on 26/9/2018, at http://perspectiveschinoises.revues.org

[2] ـ **حكمات العبد الرحمن**، «إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا»، **سياسات عربية**، العدد 22، سبتمبر 2016، ص 74

الإدارة الصينية. ولم تقتصر الفاعلية الأممية لأفريقيا على هذا الموضوع فقط، بل ظهرت حقائق جديدة أكدت أهمية التصويت الأفريقي: كقضية إصلاح الأمم المتحدة، وإمكانية دخول اليابان إلى مجلس الأمن الدولي [1].

وبذلك تكون القارة الأفريقية قد شهدت معركة دبلوماسية حقيقية بين بكين وطوكيو . بالمقابل تقدّم بكين لشركائها الأفارقة حزمة دبلوماسية بإمكانيات لا يمكن أن تقدّمها اليابان أو تايوان. وتقوم الصين بدور مزدوج بوصفها من بين الدول النامية)دول الجنوب(وقوة عظمى لها وزنها وقادرة على التأثير في التوجهات الإستراتيجية العالمية الكبرى. وتظهر قضية دارفور في عام 2004 هنا مثالا جيدًا لإبراز هذه الصفة التي تتمتع بها الصين.

وقد أكّد أحد المسؤولين الأميركيين أهمية الدور الأفريقي في دعم السياسة الصينية الأممية؛ ففي وثيقة نشرها موقع ويكيلكس عن مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية جوني كارسون أثناء لقاءٍ جَمعه بممثلين لشركات نفط في لاغوس العاصمة النيجيرية قوله: "إنّ أحد الأسباب وراء الوجود الصيني على الساحة الأفريقية هو ضمان أصوات الدول الأفريقية في الأمم المتحدة". [2]

ويُقرّ تسانغ باو تسنغ الباحث في معهد غرب آسيا وأفريقيا في أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين بالدور الإيجابي للدول الأفريقية في تعطيل كلّ المشاريع الغربية المقدّمة للأمم المتحدة، والتي تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الصين، بحيث يقول: "منذ تسعينيات القرن الماضي، قدّم بعض الدول الغربية ما يُسمى 'وضع حقوق الإنسان في الصين' على مدى سبع سنوات متتالية للأمم المتحدة لتتدخل في شؤون الصين الداخلية بذريعة مشكلة حقوق الإنسان، ولم تتمّ إجازة المشروع في أي مرة ويعود الفضل في ذلك إلى دعم الدول النامية، ومنها الدول الأفريقية.

المطلب الثالث : خلق نظام دولي متعدّد الأقطاب

يمكن النظر إلى سياسة الصين الأفريقية بوصفها جزءًا من إستراتيجية أوسع تهدف إلى تطويق القوى الغربية، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وتجاوزها أو إضعافها. وهي إستراتيجية تصفها بكين بأنّها معقدة. وهو ما يتطلب فكّ الرموز والمصطلحات غير المواتية للمصالح الصينية. فالحوار بين بلدان الجنوب الذي تنادي به جمهورية الصين الشعبية يشير إلى العالم الثالث، المصطلح الذي كان سائدًا في ستينيات القرن الماضي، وهو حوار أكثر فاعلية يعتمد على النخب الأفريقية. من خلال الرهان على هذا العامل، يمكن للصين القوة الصاعدة أن تحافظ على وضعها بوصفها المتحدث باسم البلدان النامية. إلا أنّ الفعاليات العالمية الأخرى في إطار منظمة التجارة العالمية، تُظهر بخلاف ذلك مصالح متباينة على نطاق واسع. وفي هذا المجال، فإنّ السياسة الأفريقية تتميز بضرورة تأكيد مبدأ احترام مصالح البلدان الأفريقية في مقاومة نموذج الاستعمار التقليدي. وقد أكّد الكتاب الأبيض الصيني حول سياسة الصين الأفريقية الذي نُشر للمرة الأولى في العاصمة الصينية في يناير 2006 أنّ الصين تعمل على إقامة نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية وتطويرها، وهي الشراكة التي تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة في مجال السياسة والتعاون، اعتمادًا على عقلية الربح المتبادل على المستوى الاقتصادي.

ويشمل هذا الموقف المبادئ العامة للتعايش السلمي الذي تؤكّده بكين، وهو يعني بالنسبة إليها تطوير التبادل بكلّ أشكاله ومضاعفة الزيارات ذات المستوى الرفيع التي تؤكد أهمية أفريقيا، وزيادة المساعدات المقدمة إليها من دون شروط سياسية، مما يساعد في حثّ المجتمع الدولي على زيادة دعمه دور أفريقيا على الساحة

---

[1] - François Lafargue ، مرجع سابق

[2] **حكمات العبد الرحمن** , مرجع سابق, ص 76

الدولية والدفاع عنه. فالحكومات والأنظمة الأفريقية تفضّل نموذج المساعدات المالية والدبلوماسية الصينية لأنّه يعفيها من ثلاث قضايا جوهرية تتمثل في:

- القضية الأولى بأنّ تلك المساعدات غير مشروطة سياسيًا.
- القضية الثانية في أنّها لا ترتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية.
- القضية الثالثة بعدم مساءلة الحكومات الأفريقية عن طريقة صرف هذه المساعدات المالية أو توظيفها

أمّا الجانب الآخر في مصالح الصين الإستراتيجية فهو أهمية القارة السمراء على رقعة شطرنج التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأميركية والإقليمية مع كلٍ من اليابان والهند. وهي ورقة تعمل الصين على استغلالها لتحقيق ذلك؛ فأفريقيا تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي في جنوب أوروبا وتمتلك ثروات اقتصادية كبيرة ومتنوعة، إضافةً إلى القوة العددية التي تمتلكها في المنظمات العالمية الرسمية.

وتُعدّ أفريقيا حقل تجارب للسلاح الصيني غير المسموح به من طرف الغرب من جهة، ومكانًا لاستعراض قوتها العسكرية من جهة ثانية. فالصين أنشأت مصنعًا للسلاح في كلٍ من السودان ومالي وزيمبابوي وأشرفت على تدريب 1500 جندي أفريقي بين عامَي 2008 و 2010 ، وهو ما مثّل في نظر الزعماء الصينيين هدفًا استراتيجيا وعمقًا عسكريًا يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني.[1]

المبحث الثاني: الأهداف الإستراتيجية للتوجه الصيني نحو إفريقيا

إن تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا منذ فترة حكم الرئيس ماو تسي تونغ وإلى يومنا الحاضر، تبدو لنا الاختلافات والتمايزات جلية، سواء بمقياس طبيعتها أو بمؤشر حجمها. مع ذلك، ثمة بين الفترتين عناصر استمرارية ثابتة، لعل أقواها على الإطلاق ذلك البعد التضامني جنوب/جنوب، الرافع للواء «مناهضة الإمبريالية والاستعمار والهيمنة»، والداعم لوحدة الصين، الذي لا يزال مروَّجا على الرغم من تبدّل السياقات واختلاف الظروف والملابسات، أما بقية الأبعاد فقد عرفت تحولات جوهرية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

المطلب الأول: الأهداف السياسية للصين في إفريقيا

تتميز العلاقات الصينية – الأفريقية السياسية بالقِدم, فدعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات[2], وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية.

بحلول عام 1971 أثبتت العلاقات الصينية – الأفريقية نجاحاً كبيراً، عندما حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان؛ عقب التصويت لمصلحة انضمام الصين الشعبية إلى هذه المنظمة، بما فيها مجلس الأمن، بدلاً من تايوان، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام 1949. ولقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي؛ وهو ما اعترف به ماو تسي تونغ

---

[1] **حكمات العبد الرحمن** , مرجع سابق, ص 77

[2] - **طارق عادل الشيخ**، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21»، السياسة الدولية، العدد 138 أكتوبر 1999،ص 196.

بقوله «لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الأفريقية»[1]، حيث صوتت 26 دولة أفريقية إلى جانب الصين الشعبية، أي ما يقرب من ثلث الدول المؤيدة [2].

ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين، تحولت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر براغماتية تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة، وربما كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين بدول القارة، هو مبدأ «صين واحدة». [3]

وقد عبرت كلمات جيانغ زيمين (فبراير 1999) عن السياسة الصينية الجديدة في أفريقيا، عندما قال: «إننا نحبذ أن تتوصل أفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية، بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية».

وحسب وسائل الإعلام الصينية، فإن تعزيز التعددية القطبية على مستوى العالم، وتزايد نمو التعاون الصيني – الأفريقي، لن يساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب، بل سيشكلان نظاماً عالمياً جديداً. لذلك تعتبر الصين نفسها من الدول النامية، التي تتزعم جبهة هذه الدول في المحافل الدولية، وذلك في مواجهة الدول الصناعية الكبرى وسياساتها، وبخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، وما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بإزالة الدول الصناعية الغنية للقيود التجارية التي تفرضها على سلع الدول النامية.

إضافة إلى ذلك، تعول الصين على الكتلة التصويتية لدول القارة الأفريقية للمطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية، ومن أهمها اتفاقية الملكية الفكرية، التي ما زالت تعتبر أهم نقاط الخلاف في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تتهم الأولى الثانية بسرقة البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة. ومما زاد المسألة تأجيجاً ارتباطها بأبعاد أخرى تتمثل بكون الأمريكيين يعوِّلون على حقوق الملكية الفكرية والتراخيص لتعويض عجزهم التجاري اتجاه الصين، في الوقت الذي يرى فيه الصينيون أن الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية تجسد قانون الأقوى.

لذلك يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في أفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية. فمن الناحية الجيوسياسية: تعد الدول الأفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة «الصين الواحدة»، وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية ولا سيَما في ما يخص حقوق الإنسان. على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب وتشكيل مجموعة «البريكس» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية؛ من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيداً من العدل والمساواة.[4]

تهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية

---

[1] Daniel Sabbagh, «Les Relations sino-américains depuis la fin de guerre froide,» Questions Internationales, no. 6 (2004), p. 59.

[2] - **طارق عادل الشيخ** ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21»، مرجع سابق , ص 197 - 198

[3] - **علي حسين باكير**، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد الانعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص 114.

[4] - **ألاولي إسماعيل**، «العلاقات الصينية الأفريقية. شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية»، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص 3.

وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق آسيا. ففي خطابه في طوكيو 13 أوت سنة 2004 حث «كولن باول» وزير الخارجية الأمريكي آنذاك اليابان على التخلي عن دستورها السلمي، إذا أرادت أن تنضم إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن وهو ما استجابت له اليابان مؤخراً، فالعقيدة الأمنية اليابانية عرفت تغيرات جوهرية، وخصوصاً بعد وصول شينزو أبي إلى السلطة؛ فمع نهاية مارس 2016 دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة أقرّها البرلمان الياباني عام 2015 حيز التنفيذ، حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحسب مايكل أوسلين (Michael Auslin) فهذه التغيرات في العقيدة الأمنية اليابانية، جاءت نتيجة تنامي التهديدات الإقليمية، خصوصاً من طرف كوريا الشمالية، وتزايد القدرات العسكرية الصينية، في ظل استمرار التنازع الإقليمي حول منطقة بحر الصين الجنوبي التي تعد شرياناً هاماً سواء بوصفها مخزوناً اقتصادياً للطاقة، أم مكوناً استراتيجياً، أم ممراً حيوياً لإمدادات الطاقة إلى أغلب دول الإقليم وآسيا والباسيفيك.[1] ويمكن تفسير دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه الياباني برغبتها في تحميل اليابان جزءاً من تكاليف حروبها في بعض مناطق العالم، والاستعداد لأي مواجهة يمكن أن تحدث مستقبلاً مع الصين، وخصوصاً مع تزايد النفوذ الصيني ببعض المناطق كأفريقيا، التي نتج منها التضييق على مصالح القوى الغربية هناك.

بصفة عامة تحاول الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع في الإقليم الآسيوي تحت سيطرتها كي لا يسمح بظهور تحد كبير قد يهدد هيمنتها على النطاقين السياسي والعسكري مستقبلاً. وفي هذا الإطار يندرج اتفاق التعاون النووي الأمريكي – الهندي الذي وقعه الرئيسان بوش وسينغ في مارس 2006؛ بل يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة ستساعد الهند لتصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين فقد أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 دعمه ترشيح الهند عضواً دائماً في مجلس الأمن. كما أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة سنة 2015 على حرص الإدارة الأمريكية على الاندفاع نحو الهند، لتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية معها.[2]

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني في إفريقيا

أ – فتح الأسواق الأفريقية

عرفت العلاقات التجارية الصينية – الأفريقية تطوراً كبيراً، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012 إلى ما يقارب 198,49 مليار دولار، أي بنسبة نمو سنوية 19,3 بالمئة. شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته 85,31 مليار دولار، أي بنسبة نمو 16,7 بالمئة. أما الواردات فقد بلغت 113,71 مليار دولار، أي بنسبة نمو 21,4 بالمئة. وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير، فقد ارتفعت خلال الفترة 1992 – 2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب

---

[1] - **عبد الصمد سعدون عبد الله**، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15, 2007، ص 109

[2] - **محمد مطاع**، «استراتيجية الأمن القومي الأميركي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير،» سياسات عربية، العدد 15 ,2015، ص 13.

الصحراء الأفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 ملياراً. أما في سنة 2013 فأصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار في سنة 2013 – 2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بنحو الضعفين. ولتشجيع الصادرات الأفريقية نحو الصين، ألغت هذه الأخيرة ابتداءً من سنة 2012 الرسوم الجمركية لما يقرب من 60 بالمئة من صادرات 30 دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها.

وللإشارة، تبقى العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الأفريقية؛ فنحو 60 بالمئة من الصادرات الصينية موجهة إلى ست دول أفريقية فقط، وهي جنوب أفريقيا، ومصر، ونيجيريا والجزائر، والمغرب وبنين؛ في حين أن 70 بالمئة من الواردات الصينية تأتي من أربع دول، وهي أنغولا وجنوب أفريقيا، والسودان، وجمهورية الكونغو.

وما يمكن ملاحظته هنا، هو أن فرنسا عرفت تراجعاً كبيراً في مواقعها التجارية التاريخية بالقارة الأفريقية أمام صعود الصين في المبادلات التجارية لهذه الدول؛ فخلال المرحلة الممتدة ما بين 1990 و2011 أصبحت الصين تتحكم في العديد من الأسواق الأفريقية، كنيجيريا، وكينيا، وجنوب أفريقيا، والكوت ديفوار والكاميرون وهو ما نتج منه تراجع فرنسا في هذه الأسواق على الشكل التالي: 6,4 نقطة في نيجيريا، و4 نقط في كينيا و0,8 نقطة في جنوب أفريقيا، و17,1 نقطة في الكوت ديفوار، و22,2 نقطة في الكاميرون. تتكون بنية الصادرات الصينية نحو أفريقيا من الآلات المصنعة، والبضائع، والمواد الغذائية والمواد الكيميائية، في حين يشكل النفط 70 بالمئة من الواردات الصينية من أفريقيا، يستورد أغلبه من أنغولا والسودان[1].

ب – البحث عن الثروات الطبيعية

التزود بالثروات الطبيعية من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، وخصوصاً الطاقية منها؛ ففي سنة 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تستورد حالياً قرابة سبعة ملايين برميل نفط يومياً، وبتزايد حاجاتها للنفط بمعدل 30 بالمئة سنوياً، فإنها من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة. وتأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، ويتوقع أن يزداد اعتمادها على استيراد النفط من القارة في السنوات القادمة. لذلك حلت أنغولا محل السعودية كأكبر مزوِّد للصين بالنفط على المستوى الدولي، حيث تمدها بـ 15 بالمئة من كل وارداتها النفطية. كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية والكونغو، ونيجيريا. فالسودان (قبل تقسيمها) كانت تصدر نصف إنتاجها من النفط إلى الصين، ويمثل هذا 5 بالمئة من حاجات الصين الكلية. كما أن الصين عملت على شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا النيجر ففي أوائل عام 2007 أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها 45 بالمئة من حقل نفط وغاز نيجيريا، واشترت أيضاً ما نسبته 35 بالمئة من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في هذا المجال بأنغولا.

فالنفط أصبح عنصراً استراتيجياً أساسياً متزايد الأهمية في علاقات بكين الدولية، ويعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، ولدبلوماسيتها الاستراتيجية ذات النشاط المتزايد والمصممة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل[2].

---

[1] - **علي حسين باكير**، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، مرجع سابق ، ص 22.

[2] - **علي حسين باكير**، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، مرجع سابق ، ص 23

أشارت بعض الدراسات الطاقية إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المنظور إلى الضعفين، حيث يرتفع الاستهلال الفعلي من نحو 4.2 مليون برميل يومياً من النفط عام 1997 إلى نحو 9.5 مليون برميل يومياً في عام 2020، مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في الاحتياطيات المحلية من الطاقة، وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي.
ففي عام 2005 أنتجت الصين ما يقارب 3.7 مليون برميل واستهلكت 6.7 مليون برميل، أي أن العجز مقداره 3 ملايين برميل، كان يجب تعويضه بالاستيراد من الخارج، وعند نسبة 45 بالمئة من إجمالي الاستهلاك فإن مستوى تبعيتها كان أقل بشكل ملحوظ من معدل استيراد أمريكا البالغ 60 بالمئة، ولكن ناتج النفط المحلي في الصين يتوقع له أن يبقى ثابتاً خلال العقود المقبلة، في حين يُتوقع أن يزداد الطلب بنسبة 3,4 بالمئة سنوياً، مسبباً زيادة موازية في الطلب على المستوردات. وتتوقع بعض التقديرات أن يصل الاستهلاك الصافي للصين من النفط عام 2030 إلى ما يقرب من 15.7 مليون برميل من النفط يومياً، في حين سيبقى الناتج عند 4.1 ملايين برميل، مما سيؤدي إلى واردات قدرها 11.6 مليون برميل يومياً تقريباً 4 أضعاف الكمية المستوردة عام 2001، وبحلول العام 2045 سيبلغ اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة 45 بالمئة من حاجاتها. تحاول الصين – شأنها في ذلك شأن القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية – البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية؛ لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا. فقد انتقلت الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من 10 بالمئة سنة 2007 إلى 14 بالمئة سنة 2011 نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه المواد إلى الصين، بعدما كانت تعتبر من الشركاء التقليدين للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية بصفة عامة للتزود بالموارد الطاقية. ويمكن تفسير التوجه الصيني نحو النفط الأفريقي، برغبتها في التخلص من الاعتماد على المناطق التي تتحكم الدول الغربية في مضايقها المائية.
وعلى مدى العقد الأخير، تزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام، باستثناء الحديد، بقدر أكبر من زيادة وارداتها من بقية أنحاء العالم.[1] فقد سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت، والتنتالين (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب)، والفحم واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والألماس، والزنك مع حكومات كل من: الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وإثيوبيا. وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار، بتمويل من بنك التنمية الصيني. ولهذا هناك من يجادل أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي وأفريقيا الوسطى، جاء في سياق التنافس مع الصين، التي أصبحت تخترق مناطق نفوذها بهذه القارة؛ إذ إن الإطاحة بالرئيس بوزيزي وفق برنامج «برنارد باتانا»، جاء عقاباً له على توقيع عقد مع الصين لاستغلال حقل النفط في «باراما» وهو ما لم تستسغه فرنسا، صاحبة النفوذ على الثروات الطبيعية في البلاد الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وهو أيضاً ما تؤكده العبارة الشهيرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، في إثر تدخل القوات الفرنسية في مالي: «نريد أن تجرى الانتخابات في مالي في نهاية جويلية، ولا مجال للنقاش في هذا الموضوع» لكن هل المواعيد الانتخابية في دولة ذات سيادة تناقش في مكان آخر، بل أكثر من ذلك هل تناقش بقرار أجنبي؟ إن هذا الموقف يعتبر خرقاً مطلقاً لمبدأ السيادة كأحد أهم مبادئ القانون الدولي، بيد أنه أكثر ما يحمل أيضاً بصورة منطقية نفح الإذلال المتجدد، وربما المبالغ فيه، حسب برتران بادي[2] (Bertrand Badie).

---

[1] - **باكير**، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، مرجع سابق

بصفة عامة، ارتفعت واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية من 7 بالمئة إلى 39 بالمئة ما بين 2000 و2009. في حين عرفت واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها من الصادرات المعدنية الأفريقية تراجعاً كبيراً بلغ نحو النصف، إذ انخفضت من نسبة 47 بالمئة من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية سنة 2000 إلى 26 بالمئة سنة 2009، ونفس التوجه عرفته واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المعادن الأفريقية، فقد انخفضت من 13 بالمائة من مجموع الصادرات الأفريقية سنة 2000 إلى 6 بالمائة سنة 2009، وذلك نتيجة تزايد واردات القوى الصاعدة من المعادن الأفريقية خلال العقد الأخير.

مثلاً، في سنة 2010 أصبحت الصين من أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا جنوب الصحراء في مجال المعادن، إذ استوردت من هذه المنطقة خلال هذه السنة أربعة أضعاف ما استورده الاتحاد الأوروبي منها في هذا المجال. فالصين باتت المستورد الخاص للعديد من المعادن الأفريقية، إذ استوردت نسباً مهمة من مجموع ما تصدر أفريقيا من المعادن التالية خلال الفترة 2001 – 2008: النيوبيديوم (95 بالمائة) والكوبالت (80 بالمائة)، والمنغنيز (40 بالمائة)، والكروم (20 بالمائة)، والحديد (10 بالمائة).

المطلب الثالث :الأهداف الأمنية والعسكرية

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصاً الطاقية منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية) ، أو من طريق توريد السلاح؛ فقد استوردت أفريقيا 13 بالمائة من الصادرات الصينية من الأسلحة التقليدية خلال الفترة 2007 – 2012 التي بلغت قيمتها المالية 6462 مليون دولار[1].

بينما لا يبدو أن ثمة صعوداً لحروب الموارد بين القوى الغربية والصين بأفريقيا حالياً، ولا حتى في المستقبل المنظور، إلا أنه لا يبدو من الممكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القارة الأفريقية بالقوى الدولية، هذا التوجه العام المتجذر في توجه القوى الغربية بدأ يتزايد في التوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية، نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبحت تعرفه العديد من دولها؛ فالصين لم تعد مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت شريكاً نشطاً بشكل مزايد فيها لتأثيرها في مصالحها.

لقد أضفت قرارات الأمم المتحدة شرعية على عسكرة القارة الأفريقية، وإذا كانت القوى الغربية هي المحرك لهذه القرارات على المستوى السياسي والعسكري، وهو ما يفسره البعض بكونه ضربات استباقية من هذه القوى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الطويلة الأمد بهذه القارة، وهو ما يؤكده تصريح آلان جوبيه وزير خارجية فرنسا سابقاً في حوار مع صحيفة لوباريسيان (Le Parisien) (27 آب/أغسطس 2011)، أن تكلفة العمليات العسكرية بليبيا وصلت إلى مليون يورو يومياً، وهي تمثل «استثماراً» للمستقبل.[2] غير أن ما يلفت النظر ليس فقط مدى موافقة بكين على هذه المناورات، ولكن تأييدها الأجندة الأمنية الغربية بأفريقيا بشكل متزايد بدلاً من معارضتها كما فعلت لعقود. فالصين من بين جميع أعضاء

---

[2] - **لحسن الحسناوي**, «استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات», المستقبل العربي، العدد 466, ص113

[1] - **لحسن الحسناوي**, مرجع سابق ، ص114
[2] - **لحسن الحسناوي**، مرجع نفسه

مجلس الأمن الدائمين هي أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة بإرسالها ما يصل إلى 2000 عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان، كما أرسلت مئات الجنود إلى مالي، وهو ما أصبح يشكل تغيراً ملحوظاً في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، وهو ما تؤكده الوساطة الصينية في جنوب السودان سنوات 2011 – 2013 التي أصبحت تمثل مقاربة صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة، حيث تملك علاقات تجارية مهمة جداً مع شمال وجنوب السودان، الأمر الذي جعلها تعيّن مبعوثاً خاصاً بها للمنطقة (لوي كيجان)، وهي أدت – أي الصين – دوراً أساسياً بمجلس الأمن الدولي في حل الخلافات بين الطرفين، من أجل حماية مصالحها وخصوصاً إذا علمنا أنها تستورد نحو 82 بالمائة من النفط المنتج في جنوب السودان، وزهاء 70 بالمائة من إنتاج شمال السودان[1].

كما نلاحظ أنه للمرة الأولى منذ القرن الخامس عشر، تنشط البحرية الصينية على الساحل الأفريقي ضمن القوات المتعددة الجنسيات التي تقوم بدوريات لمحاربة القرصنة قبالة الصومال، بموازاة تأييد الصين للمواقف الدولية المتشددة لمقاومة حركة شباب الصومال المتمردة والجهاديين الأجانب، كما أعطت الصين الضوء الأخضر للتدخل الفرنسي في مالي وساحل العاج، بالرغم من كون تلك العمليات عملت على حسم وتحويل توازن السياسة الداخلية لمصلحة أحد المتحاربين.

خلّف الحراك الشعبي في دول شمال أفريقيا وضعاً جديداً في هذه المنطقة. وبالرغم من أنه لا يزال من المبكر تحديد تأثير هذه الأحداث في مصالح القوى الأجنبية، إلا أن ذلك لا يحول دون تبيُّن بعض الإرهاصات الأولية إن صح التعبير، وبخاصة في ما يتعلق بسلوك القوى الكبرى كالصين. فمن أكثر الأمور الكاشفة لتحوُّل السياسة الصينية تجاه الأحداث الأفريقية، هو موقفها من الأزمة الليبية، فالصين لم تستخدم حق الفيتو كما توقع البعض ضد القوى الغربية التي طبقت الحظر الجوي فوق ليبيا ممهدة الطريق لإسقاط النظام الليبي، الأمر الذي كلف الصين خسائر اقتصادية كبيرة [2]، فقد وصل حجم مبادلاتها التجارية الثنائية مع ليبيا إلى 6,6 مليار دولار سنة 2010 قبيل سقوط النظام السابق، كما وصلت قيمة الاستثمارات الصينية غير المالية في ليبيا قرابة 59 مليار دولار، أغلبها في قطاع النفط. فهذه الأخيرة تصدر للصين ما نسبته 11 بالمئة من مجمل صادراتها النفطية، وهو ما يشكل نسبة 3,1 بالمئة من واردات الصين النفطية، كما تم التخلي عن بعض الشركات والمشاريع المتفق عليها والتي تساوي مليارات من الدولارات نحو 18,8 مليار دولار. وبينما استنكر المثقفون الصينيون تصرفات القوى الغربية بليبيا بعد هذا القرار، فإن ما يمكن ملاحظته هو أن نقد بكين لتفسيرات القوى الغربية لهذا القرار، بدا وكأنه يخدم المصلحة المحلية بإرضاء الدوائر المضادة للإمبريالية في الحزب الشيوعي الصيني، بالرغم من كون البعض يجادل في أن رفض الصين رفقة روسيا لقرارات مجلس الأمن ضد سورية جاء كرد فعل على هذه التجاوزات الغربية بليبيا، غير أن استخدام الصين حق الفيتو ضد قرار فرض العقوبات على سورية في مجلس الأمن، جاء، في نظرنا، نتيجة معطيين أساسين:

أولا: التأثر بالموقف الروسي المدافع عن مصالحه الإستراتيجية هناك، أي أن الصين قررت على ما يبدو أنه من الأفضل ألّا تعرّض علاقاتها مع الروس للخطر وألّا تخاطر بفقدان دعم موسكو، التي قد تحتاج إليها بكين في المستقبل. لقد أصبح الآن محور روسيا – الصين الذي يعرقل قرارات مجلس الأمن متغيراً حاسماً في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أي أن البلدين قد وصلا إلى تفاهم استراتيجي سوف يعمل على تقييد الولايات المتحدة وتحقيق التوازن معها، والتقليل من قدراتها على فرض حلولها على مشاكل الشرق

---

[1] - **لحسن الحسناوي**, مرجع سابق ، ص114

[2] - **براهيم مريم**، «تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال أفريقيا»، مجلة المفكر، العدد 12, 2015، ص 356.

الأوسط، التي أصبحت ترى فيها الصين مزيداً من تأجج الأوضاع الأمنية بالمنطقة، وهو ما من شأنه أن يؤثر في أمنها الطاقوي برفع تكلفته المادية، في ظل الاكتشافات الطاقية الأمريكية بأراضيها التي من شأنها تعويض وارداتها النفطية من هذه المنطقة.

ثانياً: يكشف هذا الموقف الصيني أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأمريكي عن التحول في استراتيجيتها نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوي، وهي الإستراتيجية التي عبّر عنها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في كانون الثاني/يناير 2012 بالحديث عن «مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ». فإذا ربطنا هذه الإستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لنفقاتها العسكرية نستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، نظراً إلى إدراك الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين «الهندسة الجيوسياسية«، وهو ما دفع نائب الرئيس الصيني تشي جينبنغ (Xi Jinping) إلى القول إننا «نأمل بأن تحترم الولايات المتحدة مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في هذه المنطقة»؛ وهو ما يجعل الصين ترد في مناطق أخرى، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد[1].

لقد أعطت الأحداث التي عرفتها ليبيا فرصة للصين لإظهار قدراتها العسكرية، فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية بالمنطقة، في حين تم نقل معظم المدنيين بالسفن التجارية أو الطائرات المستأجرة من جانب الدبلوماسيين الصينيين والشركات الصينية، كما بعثت بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) فرقاطة سوزهو جديدة من نوع Jiangkai-class إلى الساحل الليبي لتنسيق عمليات الإجلاء بحراً، وهو ما يعتبر المرة الأولى التي تظهر فيها سفينة عسكرية صينية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يبعث برسالة قوية إلى المنطقة والعالم.

كانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة، من حيث إنها تمثل ليس أول العمليات الصينية في أفريقيا فقط، إلى جانب المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي دوريات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال كما تم التطرق إليها سابقاً، بل كونها تمثل أيضاً أول عمل عسكري للصين في البحر المتوسط، وهو مؤشر رئيسي لتطور قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع حتى في المناطق البعيدة. ففي عام 2012 ضخت الصين 56 مليار دولار في حاملات الطائرات والبوارج، ووسعت قدراتها الجوية، وأنظمة الصواريخ القادرة على استهداف أساطيل ناقلات الولايات المتحدة التي تقبع في غرب المحيط الهادئ، وكان هذا جزءاً من برنامج التحديث العسكري الذي سيسمح للصين بالدفاع عن مصادرها من الطاقة، وحماية الممرات البحرية التي تحمل الوقود إليها، ومحاولة تحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية.[2]

وفي خطوة جديدة تؤكد التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا في هذه السياسة، أعلنت وزارة الخارجية الصينية في جانفي 2016 التوصل إلى اتفاق مع جيبوتي لبناء قاعدة عسكرية بحرية صينية هناك، ستعد أول قاعدة عسكرية تملكها الصين في الخارج كما أن هناك تقارير تتحدث عن توجه صيني لبناء قواعد عسكرية في كل من السيشل وجزر موريس. وهو ما يعني تصاعد الانخراط الصيني في القضايا الأمنية الأفريقية مستقبلاً

المبحث الثالث :وسائل وآليات السياسة الصينية الجديدة في إفريقيا

---

[1] - **وليد عبد الحي**، «محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012, ص7 .

[2] - **لحسن الحسناوي**, مرجع سابق ، ص117

تجسد الحضور المتعاظم لجمهورية الصين الشعبية في إفريقيا في السنوات الأخيرة في أبعاد شاملة ومتعددة، لكن يبقى البعد الاقتصادي، (التجاري والطاقوي تحديدا)، هو الميكانيزم الرئيسي، للنشاط الصيني في القارة كما يمكننا استخلاص أوجه النشاط الصيني، من خلال منتدى التعاون الصيني- الإفريقي كإطار عام ينظم ويؤطر العلاقات الصينية- الإفريقية إضافة إلى تحليل ثلاث وثائق، صادرة عن هذا المنتدى كصبغة عملية للعلاقات الصينية- الإفريقية. وهي: إعلان بكين عام2000. وبرنامج التعاون الصيني- الإفريقي في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية عام 2000. وخطة عمل أديس أبابا، ديسمبر 2003. إلى جانب قراءات، في أبعاد ونتائج، الزيارات الرسمية، عالية المستوى، للمسؤولين الصينيين للقارة الإفريقية، وما حملته هذه الزيارات، من قرارات وأسس جديدة، تحكم العلاقات بين الطرفين، ويمكن تحديد هذه الوسائل والآليات في الأبعاد التالية:

المطلب الأول:البعد الاقتصادي

تضاعفت حجم التجارة الخارجية الصينية، مع إفريقيا ثلاث مرات عما كانت عليه سنوات الثمانينات وبداية التسعيناتّ، فبعدما كانت اليابان في سنوات السبعينات المزود الآسيوية الأول لإفريقيا، بنسبة تقدر بـ 7%إلى 8%من إجمالي صادراتها، ثم حلت المنتجات الكورية الجنوبية محلها، لكن بعد عشر سنوات منذ ذلك، ظهر الإنتاج الصيني كبديل، وذلك نتيجة لتحول السوق الإفريقي. نحو الإنتاج الصيني، رخيص الثمن. ورغم أن التبادلات التجارية قليلة نسبيا، بداية التسعينات، إلا أنها شهدت ارتفاعا كبيرا جدا، منذ سنة 2005. فإفريقيا استفادت من سياسة" الانفتاح".[1]
تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية- الإفريقية، خلال العقد الأخير حيث وصلت معدلات تزايد حجم التبادل التجاري إلى 40%في عام 1997. بقيمة قدرت ب5.67 مليار دولار، وهي قيمة جاوزت تلك التي تحققت في عام 1990 ب6 مرات، وفي عام2000. تعدى إجمالي حجم التبادل التجاري، بين الصين وإفريقيا، ما يقدر ب10 مليار دولا. وفي عام2002 ارتفع إلى 12.39 مليار دولار، ومنذ سنة 2005 زادت هذه النسب ب 700%مقارنة بسنوات التسعينات.
وخارج مجال التبادلات التجارية أصبحت إفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق إستراتيجية عولمة شركاتها الكبرى، المشجعة من طرف حكومة بكين، ففي سنة 2004 أعلن الرئيس الصيني" هوجينتاو" إن العولمة تشكل محورا أولويا للاقتصاد الصيني، وإفريقيا بشكل خاص، تعد موضعا مشجعا لاستثمارات الشركات الصينية.
وفي خضم العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر في إفريقيا فقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا سنة 2004. أكثر من 900 مليون دولار من بين 15 مليار دولار، القيمة الإجمالية للاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج. حيث استفادت بكين من آلاف المشاريع منها 500 مشروع حصريا(شركة الأعمال العمومية-China Road and bridge corporation) وفي سنة 2005 استثمرت الصين ما يقارب 175 مليون دولار، وهذه البرامج تتعلق ب820 شركة موجودة في49 دولة، إلى جانب اعتمادها بشكل كبير، على الاستثمار الرسمي الذي يغطي بدون شك، أغلب الاستثمارات التي تمثل أكثر من 50%من إجمالي الاستثمارات الصينية في إفريقيا.
كما أن الشركات الصينية تملك أفضلية لا نقاش فيها، في مجال "التكاليف" مقارنة بالشركات الغربية خاصة الفرنسية، التي تكلفها الاستثمارات في إفريقيا، أكثر من50%من العرض الصيني (وبنفس

---

[1] - **أحمد حجاج** ،« الصين تعيد اكتشاف إفريقيا»، السياسة الدولية، العدد163. ص137

المواصفات تقريبا) وتتركز الاستثمارات الصينية في إفريقيا ، في مجال البناء والأشغال العمومية، والعمارات والبنايات الحكومية مثال: (مجموعة البناء الحضاري بكين bejing urbain construction group المتخصصة في بناء الملاعب، المستشفيات، والإقامات الرسمية إضافة إلى أن الشركات الصينية، تغامر وتتحمل مخاطر الاستثمار في مناطق خالية(zone vide) تشهد تهديدات أمنية عجزت الشركات الغربية الدخول فيها.[1]

المطلب الثاني :البعد العسكري

يعود هذا البعد إلى سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، من خلال الدعم العسكري الذي حضيت به بعض حركات التحرير الإفريقية، إلا أنه لا يمثل عنصرا رئيسيا في النشاط الصيني بالقارة في إطار سياستها الجديدة فالصين لا تعتمد- إلى حد بعيد- على المتغير العسكري في سياستها الخارجية فالعديد من الدراسات تصفها" بالقوة الناعمة" إلا أن هذا لا ينفي وجود نوع من العلاقات العسكرية بين الطرفين.
من مظاهر الإستراتيجية العسكرية الصينية في إفريقيا ما يلي :

أ – المشاركة الصينية في محاربة القرصنة على سواحل الصومال :

بدأ التواجد العسكري الصيني في إفريقيا أول مرة بالقرب من سواحل الصومال منذ العام 2008 عقب إصدار مجلس الأمن مجموعة من القرارات الدولية بخصوص القرصنة قبالة السواحل الصومالية في مدة متقاربة زمنيا وهي القرار رقم 1814 في 15 ماي 2008 , والقرار رقم 1816 في 02 جوان 2008 , والقرار رقم 1838 في 07 أوت 2008 .وجميع هذه القرارات صدرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح استعمال القوة في القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين[2]. و قد تزعم قراصنة صوماليون تحت قيادة أمراء الحرب في دولة الصومال من أجل طلب الفدية حتى يتم تمويل العمليات العسكرية خلال الحرب الأهلية المندلعة منذ العام 1991 عقب سقوط نظام زياد بري . و من أجل تحقيق مكاسب مالية ربحية. وبالنسبة للصين كان ذلك يمثل تهديدا خطيرا لمصالحها الحيوية خاصة مع اعتمادها على بترول الشرق الأوسط و بترول شرق القارة الإفريقية وغربها . و تختزن إفريقيا في باطنها ثروة نفطية ضخمة إذ أن حجم النفط الإفريقي يقدر بين 7 و 9 بالمائة من إجمالي الاحتياطي العالمي . وهو ما يعادل حوالي 80 مليار إلى 100 مليار برميل من النفط الخام. إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة إذ أن منظمة السلام الأخضر غرين بيس Greenpeace)) ،أقرت بإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية على مساحة 2 بالمائة من قارة إفريقيا كافية لتلبية حاجات العالم من الطاقة الكهربائية .

ب – المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممي بالقارة الإفريقية :

لم تكن الصين تحبذ المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية قبل سنة 1990 . إذ أنها كانت تعتبرها مجرد ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها. وكانت الصين تفخر بكونها دولة ليس لها قوات عسكرية خارج حدودها. لكن مع انهيار الكتلة الشرقية بقيادة الإتحاد السوفيتي حيث صاحبت التحولات في

[1] - **أحمد حجاج**، مرجع سابق، ص140
[2] - **شفيع محمد المكي**،« الصراع في منطقة البحيرات العظمى: أسبابه وتداعياته » ، مجلة دراسات إفريقية ، العدد 24 2000

النظام الدولي تفجر جولات من التطهير العرقي والإبادات الجماعية بعضها كان استمرارا لحالات سابقة ولكن بشكل أعنف مثل السودان وموزنبيق. وقد حظيت افريقيا بما يفوق نصف الحروب الأهلية في العالم تقريبا ومع بداية اهتمام الصين بالعلاقات الإستراتيجية مع افريقيا ولكسب ثقة المجتمع الدولي وتحسين صورة الجمهورية الصينية حيال حقوق الإنسان التي كانت قد ساءت بشكل كبير خاصة مع أحداث ميدان تيان أن مين (السلام السماوي).على إثر المواجهة القمعية للجيش الصيني لاحتجاجات الطلبة المنادين بالحرية في سنة 1989 .حيث شن الغرب وعلى رأسها أمريكا بإدانتها للصين بانتهاك حقوق الإنسان وفرضت عليها عقوبات قاسية. وتعد حاليا المشاركة الصينية فاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .إذ تشير تقديرات إلى أن الصين قد شاركت منذ العام 1990 في ثلاثة عشر عملية حفظ سلام أممية بأفريقيا و بلغ عدد القوات الصينية الأممية منذ العام 2003 حوالي 3975 وقد أعلنت الصين في سبتمبر 2015 في قمة حفظ السلام بالأمم المتحدة أنها ستقدم مساعدات عسكرية بدون مقابل قيمتها 100 مليون دولار أمريكي للاتحاد الإفريقي لدعم إنشاء قوة الاستعداد الإفريقية والقدرة الإفريقية على الاستجابة الفورية في الأزمات . كما ستنشر أول كتيبة مروحيات في بعثات حفظ السلام في إفريقيا . ومما يلاحظ هو تزايد انخراط الصين في عمليات حفظ السلام بالقارة الإفريقية و تقديم المساعدات المالية و اللوجيستية للاتحاد الإفريقي حتى يتمكن من مواجهة الأزمات الإفريقية الطارئة وهذا رغم التضحيات الباهظة التي دفعتها الصين إذ قتل عدد من أفراد قواتها الأممية لحفظ السلام .[1]

ج – بناء قاعدة عسكرية بدولة جيبوتي على البحر الأحمر:

تم الاتفاق على بناء قاعدة عسكرية صينية في منطقة القرن الإفريقي وبالتحديد في دولة جيبوتي بموجب عقد معاهدة أمنية ودفاعية موقعة بين الطرفين شهر فيفري 2014 و التي تنص في إحدى بنودها على بناء قاعدة بحرية عسكرية صينية في جيبوتي مقابل إيجار سنوي يقدر ب 20 مليون دولار سنويا بموجب عقد يمتد لعشر سنوات ويجدد لمدة مماثلة. و تعد هذه القاعدة العسكرية الصينية أول قاعدة عسكرية تبنيها الصين خارج حدودها الإقليمية. وتأتي منسجمة ضمن إستراتيجية الصين الرامية إلى إحياء طريق الحرير الصيني بشقيه البري والبحري وذلك عقب إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرته المعروفة باسم (استراتيجية الحزام والطريق) عام 2013 كما شرعت الصين عمليا في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على طريق الحرير البحري وذلك من خلال (سلسلة اللآلئ) وهي عدد من الموانئ طورتها الصين إذ أن 90 % من تجارة الصين تتم عبر البحار. وحسب وثيقة (الورقة البيضاء) ، التي أصدرتها وزارة الدفاع الوطني الصينية يوم 26 ماي 2015 فإنها حددت أربعة مجالات أمنية حساسة للصين تشمل المحيطات والفضاء الخارجي والقوة النووية والقوة الإلكترونية. ووفقا لمعهد الشحن الدولي في شنغهاي , سوف يرتفع نصيب الصين من الشحن البحري ليمثل نحو 15 في المائة من الإجمالي العالمي[2] . وسوف تملك الصين أسطولا للشحن البحري أكبر مما تمتلكه اليابان وألمانيا بحلول 2020.وأكبر من قوة الشحن التقليدية (اليونان) بحلول 2030 لاشك أن لهذا الأسطول البحري و هذه القواعد العسكرية المنتشرة عبر المحيطات العالمية ومنها القاعدة الصينية على البحر بدولة جيبوتي أغراض عدة منها العسكرية ومنها التجارية ومنها اللوجيستية فالصين بقراءتها للأحداث العالمية ترى في أفريقيا مصدرا لتعظيم ثروتها .وتعد منطقة القرن الإفريقي منطقة إستراتيجية من الناحية الجيوبولتيكية فهي قريبة من مضيق باب المندب و وقريبة من المحيط الهندي وقناة السويس وتعتبر ممرا رئيسيا للتجارة العالمية . وبعد اندلاع الحرب اليمنية

---

[1] - **مايا خاطر** ،«الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية» ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية المجلد 27 العدد 4 ، 2011

[2] - **مايا خاطر** ، مرجع سابق

وصراع النفوذ الإقليمي بين السعودية و إيران ، تخشى الصين من سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب و تحوله إلى منطقة متشددين إسلاميين خاصة وأن للصين قومية إسلامية تدعى الايغور تطالب منذ زمن بالاستقلال الذاتي . كما أن الثروة النفطية في دولتي السودان وجنوب السودان والتي تعد الشركات الصينية أحد أهم الشركات المستخرجة لهذا النفط و الدولة الصينية أكبر مستوردي النفط فحماية تلك المصالح يعد أولوية صينية. وبالتالي تعتبر القاعدة العسكرية الصينية بجيبوتي قاعدة حيوية للإستراتيجية العسكرية الصينية في إفريقيا،وقد لا تكون الوحيدة فطموح الصين أكبر من أن تحتويه قاعدة عسكرية مهما كان حجمها و موقعها الإستراتيجي.

د – بناء مصانع الذخيرة و بيع الأسلحة :

تعدت العلاقات الصينية الإفريقية المجال الاقتصادي والاستثماري وحتى السياسي لتصل إلى العلاقات العسكرية ، حيث لوحظ نشاط مكثف ومقلق لتجارة الأسلحة بين الصين و عدد كبير من الدول الإفريقية وسبب القلق يكمن في كون الصين لازالت تصدر السلاح إلى الأفارقة بشكل يزيد من حدت النزاعات وإحداث خسائر بشرية كبيرة .وتصدر الصين السلاح إلى جميع الأطراف سواء منها تلك التي تشهد نزاعات مسلحة أم دولا اخرى تشهد استقرارا نسبيا . وتأتي في مقدمة الدول التي تتعامل مع الصين في المجال العسكري سواء بشراء الأسلحة والذخائر أو حتى بإقامة شراكة في مجال الصناعات العسكرية وبناء مصانع لإنتاج الأسلحة والذخيرة .تأتي في المقدمة دولة السودان، التي تعتبر ثالث مستورد للأسلحة في القارة الإفريقية بعد كل من الجزائر والمغرب حسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام[1]. ويعد النزاع القائم في دارفور سببا مهما في مشتريات السلاح الصينية ذات الكلفة الرخيصة والخفيفة المحمل . و رغم فرض الأمم المتحدة على السودان حظرا على توريد الأسلحة. إلا أن الصين تجاهلت القرار لأنها تعتبر أن أي اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة لا يجب أن تقيد حرية وسيادة الدولة في اقتناء السلاح. فقد جاء في افتتاحية جريدة لواشنطن بوست الأمريكية مقال للكاتب الصحفي كولوم لينش يقول فيه (..الصين ظلت تغدق على أفريقيا السوداء بالبنادق الهجومية والذخيرة التي انتهى المطاف ببعضها في مناطق النزاع في خرق لعقوبات الأمم المتحدة..) كما أن للصين أيضا زبائن كثر من الدول الإفريقية يصل عددها إلى 18 دولة إفريقية وتأتي السودان الأولى من حيث المشتريات الصينية للأسلحة والجزائر ثانيا والمملكة المغربية ثالثا. ومن زبائنها أيضا نيجيريا وليبيريا وأنغولا وجنوب إفريقيا

و – عمليات إجلاء الرعايا من مناطق النزاع :

يتزايد أعداد الصينيون في إفريقيا بتسارع كبير في دول القارة الإفريقية بدواع عديدة، منهم المقيمون بصفة دائمة ومنهم العمالة الوافدة ومنهم المبعوثين في إطار التعاون الطبي بين الجمهورية الصينية وعدد من دول إفريقيا، التي تشهد أوبئة فتاكة ومنهم القبعات الزرق التابعين لهيئة الأمم المتحدة من اجل حفظ السلام في عدد من مناطق التوتر والنزاعات بالقارة الإفريقية. و رغم تضارب الأرقام والإحصائيات حول عددهم الفعلي فإنها تبقى جالية مهمة في إفريقيا، إذ يفوق عددها المليون شخص على أقل تقدير كما جاء في كتاب الصحفي الأمريكي هوارد فرنش المعنون بـ قارة الصين الثانية كيف يبني مليون مهاجر إمبراطورية في افريقيا وسيكون على الحكومة الصينية الاهتمام بهذه الجالية ورعاية مصالحها والدفاع عنها وحمايتها.

[1] - ستوكهولم لأبحاث السلام ، http://worldinarabic.com/sources/

وهو ما حدث بالفعل حين ساءت الأوضاع في ليبيا عقب الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي سنة 2011،حيث سخرت الصين إمكاناتها العسكرية والبحرية والمدنية لإجلاء أكثر من 35 ألف صيني يشكل العمال في حقول النفط الليبية، الشيء الذي أعتبره البعض وفسره على أنه تحول في السياسة الأمنية للصين في القارة الإفريقية

المطلب الثالث :البعد الدبلوماسي والثقافي

يتمحور البعد الدبلوماسي، في العلاقات الصينية- الإفريقية. من خلال الزيارات الصينية عالية المستوى، ابتداء بزيارة الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين"سنة 1996. في إطار التأسيس لمنتدى التعاون الصيني- الإفريقي وزيارة الرئيس الحالي "هوجينتاو" الذي أشار إلى وجوب مراعاة الصين وإفريقيا، للحفاظ على الصداقة التقليدية وتعزيز العلاقات الثنائية مشيرا إلى أن تدعيم التضامن والتعاون مع الدول النامية، بما فيها الدول الإفريقية، يعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة الصينية .[1]

وقد أنشأت الصين العديد من جمعيات الصداقة مع الدول الإفريقية وقامت على دعوة كل الزعماء الأفارقة تقريبا، لزيارة بكين، التي أصبح يوجد بها واحدا من أكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي الإفريقي في الخارج , كما يبرز هذا البعد على المستوى الأممي من خلال الدعم الدبلوماسي الصيني للقضايا الإفريقية فهي تشكل ما يمكن تسميته:package diplomatique حيث تنادي الصين بضرورة تمثيل عادل لإفريقيا في مجلس الأمن.

أما على المستوى الثقافي: فقد أكدت الصين على الأدوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وهذا ما أكدته وثيقة" منتدى التعاون الصيني الإفريقي التي ذكرت أن الصين ستواصل تنفيذ اتفاقيات التعاون الثقافي والبرامج المتعلقة بها، والتي تم توقيعها مع الدول الإفريقية التبادلات بين الدوائر الثقافية المعنية للجانبين، وتعزز تبادل الاختصاصيين في الثقافة والفنون والرياضة، وترشد وتشجع الهيئات والمنظمات الشعبية، على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي بأشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق للجانبين".

فقد قامت بكين بإنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الإفريقية ومنها معهد غرب آسيا، والدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ومركز الدراسات الإفريقية بجامعة "بيكنج" ومعهد الدراسات الإفريقية، بجامعة "نانج" ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة" السانجتان" ومعهد بحوث التنمية الإفريقية والآسيوية، التابع لمركز بحوث التنمية بمجلس الدولة ومركز بحوث التعليم الإفريقي، بجامعة" زيجانج نورمال"... بالإضافة إلى إرسال بكين لبعثات علمية إلى إفريقيا، وتأكيدها على تبادل الخبرات العلمية والثقافية.[2]

خلاصة الفصل الثالث

في ختام ما تقدم نستخلص الآتي:

---

[1] - **طارق عادل الشيخ**، «الصين وتجديد سياستها الإفريقية»، السياسة الدولية، العدد156، 2004، المجلد39. ص 153

[2] - **طارق عادل الشيخ**، مرجع سابق، ص156

- من المبكر الحكم على نتائج السياسة الصينية في إفريقيا، كما أنه من خلال دراستنا لهذا الموضوع، خرجنا بنتيجة مفادها أن هناك تضخيم كبير من طرف الدول الغربية، لمسألة الغزو الصيني للقارة الإفريقية، إلى حد وصل ببعض الدراسات تسميتها بالاستعمار الصيني الجديد للقارة، فمن خلال الإحصائيات التي قدمت في الدراسة، نجد أن معدلات التبادل التجاري والاستثماري الصيني حتى سنة 2005 (فلم نحصل على إحصائيات بعد هذه السنة) لا تتجاوز 3%من الإنتاج الصيني الخارجي، فبكين تستهدف مناطق أخرى أكبر من استهدافها لإفريقيا، وخاصة آسيا، كما أن نفوذ الصين لا يزال ضئيلا مقارنة بالنفوذ الفرنسي والأمريكي في إفريقيا.

- تباين الأهداف والأغراض الإفريقية من السياسة الصينية نظرا لتعاطي هذه السياسة مع نحو 49 دولة إفريقية، لكل منها مصالحها الذاتية والخاصة التي يصعب التوافق الصيني معها، خاصة أن الصين تركز على عدة دول أهمها: منطقة خليج غينا، والدول التي تعرف(بالدول المحورية) التي تحظى باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهذا سوف سيخلق تحديا للصين لكنه قد ينتج فرصا لدول إفريقيا في ظل استقطاب مختلف الأطراف.

- أما على المستوى الدبلوماسي فالبرعم من القيود والتحديات فقد نجحت الصين من الاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية، في المنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية وتوظيفها لخدمة سياستها الخارجية، الرامية إلى مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الخارجية ومحاصرة محاولات تايوان الانفصالية.

- أما فيما يخص السياسة النفطية الصينية في إفريقيا وبالنظر لما تتيحه القارة من فرص جيدة وآمنة لاستثمارات الشركات الصينية في إفريقيا، إضافة إلى زيادة استهلاك الاقتصاد الصيني لهذه الطاقة، لإرضاء إنتاجيتها الكبيرة والمتزايدة، فإنه سيزداد اعتماد بكين على النفط الإفريقي، وهذا ما سيخلق صدامات كبيرة مع الإستراتيجيات النفطية، للدول الأخرى خاصة الأمريكية وستكون إفريقيا حلبة لهذه المنافسة.

الفصل الرابع
مظاهر وتداعيات التنافس الصيني الفرنسي في إفريقيا

المبحث الأول: مظاهر التنافس في مجالي النفط و البنى التحتية

أصبحت القارة الإفريقية في بؤرة الاهتمام العالمي، ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م؛ لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، فإفريقيا تطرح بديلاً قويًّا لمصادر نفط الشرق الوسط الأمر الذي أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية، والذي يتوقع له أن يأخذ منحًى جديدًا خلال السنوات القادمة ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على النفط الإفريقي في المستقبل المنظور، ولذلك فإن النتيجة الطبيعية هي اشتعال حدة المنافسة بين الشركات الفرنسية و الصينية على استغلال حقول النفط والغاز في إفريقيا، ولكسب النفوذ لجأت الصين إلى الاستثمار في البنى التحتية لكسب الرهان وهذا ما توجهت إليه فرنسا بتغيير سياستها تجاه إفريقيا.

المطلب الأول:الصين والنفط الإفريقي:

تحاول الصين، شأنها في ذلك شأن الدول الغربية (الاستعمارية و الولايات المتحدة الأمريكية)، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية. ونظرًا لوجود احتياطيات نفطية مهمة في إفريقيا فإن الصين لم تأل جهدًا في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة؛ حيث تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا، ويوضح الجدول التالي حجم واردات الصين من النفط الإفريقي عام 2006 م.

حجم واردات الصين من النفط الإفريقي عام 2006 م.

الدولة	حجم الواردات)مليون طن(	الدولة	حجم الواردات)مليون طن(
أنجولا	18 ,2	الكونغو الديمقراطية	3,4
نيجيريا	8	ليبيا	3
تشاد	5	الجابون	3
غينيا الاستوائية	8, 3	السودان	2

لذا نجحت في إيجاد موطئ قدم لها في أنجولا ونيجيريا والجابون وغينيا والسودان بزيادة الاستثمارات النفطية فيها، وقد استغلت خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 م لتحظى باستثمارات نفطية؛ حيث أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين، وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40 % من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ 300 ألف برميل يوميًّا. كما قامت شركة» سينوبك « الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلو متر لنقل الإنتاج إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين واشترت الصين 45% من حقل اكبوا البحري
النيجيري بترولاً بقيمة مقدارها 7.2 مليار دولار، كما انضمت كشريك للاستثمار في حقل بحري في أنجولا برأسمال قدره 725 مليون دولار كما نجحت بكين في مضاعفة التبادل التجاري مع إفريقيا؛ حيث بلغت 200 مليار دولار عام 2004 م، ويتوقع أن تتجاوز 100 مليار دولار بحلول 2010 م.واتخذت عددًا من

الإجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية،[1] ومن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الإفريقية الأقل نموًّا؛ حيث أصبحت 190 سلعة من 25 دولة إفريقية تتمتع بهذا الإعفاء. فضلاً عن تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، ومساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقًا لقناعتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية، ودعم المحاولات الإفريقية لحل النزاعات بالدول الإفريقية من خلال الطرق السلمية وتقوم الصين ببيع أسلحة إلى دول القارة؛ وذلك لتأمين طرق المواصلات فيها، وتخفيض سعر المنتجات النفطية؛ إذ لا قيود عليها في بيعها؛ لأنها ليس لها سجل من التدخل في شئون الآخرين، وتعتبر زيمبابوي في مقدمة الدول المستوردة للسلاح من الصين، ففي عام 2005 م حصلت على 6 طائرات نفاثة خاصة بالعمليات القتالية منخفضة الحدة.

المطلب الثاني :فرنسا والنفط الإفريقي

ربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الإفريقية تدلا بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، لاسيما الفرنسية منها، وقد اتخذت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على الكعكة النفطية الإفريقية، فهناك قلق فرنس ي كبير من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا بحيث تبدو الاستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي، وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها إزاء الهجوم الأمريكي بل والصيني على إيجاد موضع قدم في هذه المناطق الإفريقية، إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسي للهجوم -في تصريحات سابقة- على من قال«: إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف موارد القارة وموادها الأولية «كما تطرح فرنسا مفهوم الرابطة الأورو-إفريقية، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا وقد بدا هذا الأمر جليًّا في حالة التنافس الأمريكي – الفرنسي– الصيني حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الاستراتيجية، نظرًا لاحتلالها موقعًا متقدمًا في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشريط الاستراتيجي بين الساحل والقرن الإفريقي، الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه. وبالرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك «كامب لوموان »فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر. وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي والعسكري في القارة لحماية مصالحها النفطية فيها، من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها زيادة التجارة البينية، فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدِّر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية)ساحل العاج والجابون (،[2] كما رفعت مساعدتها للقارة إلى ما يزيد عن 7% من دخلها القومي دون ربطها بالديمقراطية. وقد أدلى الرئيس ساركوزي خلا ل زيارته لدولة جنوب إفريقيا في فبراير 2008 م بتصريحات قال فيها: «سوف تقوم فرنسا بإعادة التفاوض حول كل الاتفاقيات العسكرية التي سبق أن وقَّعتها مع الدول الإفريقية، وستكون بكل شفافية، ويجب أن تكون فرنسا حاضرة في القارة بشكل يختلف عما سبق، وتقوم فرنسا الآن بإعداد مبادرة تنموية لإفريقيا قيمتها 5.2 مليار يورو , وفي 28 يناير 2008 م صادق مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي على قرار بدء تنفيذ عملية »يوفور تشاد وإفريقيا الوسطى« ، تطبيقًا لقرار مجلس الأمن

[1] - **رضا محمد هلال،** »الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا »الفرص والتحديات «، السياسة الدولية، ع 163 ، جانفي 2006 م، ص 143 .

[2] - **جورج ثروت فهمي،**« أوروبا وإفريقيا..استراتيجية جديدة للتنافس»، السياسة الدولية، ع 163 ، جانفي 2006 م، ص 155

رقم 1778 في سبتمبر 2007 م بتكليف الاتحاد الأوروبي بتشكيل القوة وعملها لمدة عام من تاريخ انطلاقها، وقوامها 3700 جندي بمساهمة فرنسية قوامها 2100 جندي من القوة على أن تكون باريس هي المقر الرئيس للقيادة العامة، وأن يقوم جنرال فرنسي بالقيادة الميدانية على الأرض في منطقة الانتشار. وهذا الجنرال هو قائد القوات الفرنسية في تشاد طبقًا لاتفاقية ايبيرفيه بين فرنسا وتشاد التي تقضي بدعم فرنسي للجيش التشادي في المجالات اللوجيستية و الاستخباراتية.

المطلب الثالث :التنافس في مجال البنى التحتية في فريقيا

عندما أعلنت كوت ديفوار عن مناقصة لبناء جسر في مدينة أبيدجان، كانت 10 من أصل 18 شركة أعربت عن اهتمامها بالمشروع، إما صينية أو تتعاون معها، وفازت شركة الصين للإنشاءات الهندسية بالعقد في مايو الماضي.

وأبرز الاتفاق الذي تبلغ قيمته 191 مليون دولار، قوة الصين المتنامية في جزء من قارة إفريقيا، وهو الغرب المتحدث بالفرنسية، الذي كان بعيدًا عن اهتمام رجال الأعمال الصينيين حتى وقت قريب.

وشهدت الاقتصادات سريعة النمو في هذه المنطقة، زيادة مذهلة في القروض من الصين، مع تنافس شركاتها مع الشركات الفرنسية للحصول على مشاريع البنية التحتية الضخمة.

ونقلت شبكة "بلومبرج" الاقتصادية، عن دومينيك باني مدير قسم الأعمال المصرفية والاستثمارية في بنك "ستانبيك"، وهي شركة تابعة لبنك "ستاندرد"، أكبر مقرض في إفريقيا، قوله إن "الجميع اعتاد على أن الفرنسيين يسيطرون على كل شيء"، وأضاف "الآن، نرى المزيد من الشركات الصينية تستكشف المشاريع في مناطق إفريقيا الناطقة بالفرنسية".[1]

وارتفعت قروض الصين إلى كوت ديفوار في السنوات الخمس الأولى من هذا العقد، بنسبة 1400%، لتصل إلى ما مجموعه 2.5 مليار دولار، و1268% في السنغال لتصل إلى نحو 1.4 مليار دولار، وفقا لبيانات جمعتها مبادرة الصين إفريقيا للبحوث في جامعة جونز هوبكنز في واشنطن، في 2015.

وقالت الشبكة، إنه في الوقت الذي تعمل فيه الشركات الصينية في المستعمرات الفرنسية السابقة مثل مالي والنيجر وتوجو، إلا أن اهتمامها يتركز في الوقت الحالي على كوت ديفوار.

وكانت ساحل العاج، قد فوتت ازدهار الاستثمار الصيني في إفريقيا في البداية، بسبب الصراع السياسي العنيف الذي انتهى في عام 2011، والآن، بدأت في استقبال الاستثمارات الصينية، مع تركيز الحكومة على مشاريع البنية التحتية والطاقة، لتعزيز الاقتصاد الذي تبلغ قيمته 40 مليار دولار، ويتوسع بمعدل 8% سنويًا منذ 2012.

ومع وصول الصينيين، يلعب المسؤولون والمهندسون في دول غرب إفريقيا دورًا هامًا في التنمية، بعد أن تعلموا من تجربة الوجهات الاستثمارية الكبيرة في إفريقيا مثل أنجولا، حيث تعرضت الشركات الصينية لانتقادات بسبب الاعتماد على عمال وإمدادات من الصين فقط لإنجاز المشاريع، دون توفير فرص للعمالة والشركات المحلية.

[1] - Jean-Pierre Cabestan، France-China Cooperation in Africa: The Emergence and the Limits of a New Initiative, 2016, p 06

وعندما منحت ساحل العاج عقد أحد مشاريع الرئيس حسن واتارا، الرائدة وهو سد "سوبري"، أول سد للطاقة الكهرومائية الذي تبلغ قيمته 580 مليون دولار، إلى شركة "سينوهيدرو" الصينية، وضعت السلطات الإيفوارية عدد من الشروط، شملت أن تكون لغة العمل هي الفرنسية، ويمكن أن تكون 20% فقط من القوى العاملة من الصين، كما يجب شراء مواد البناء مثل الأسمنت محليًا.

وقال ماكسيم باليه، رئيس المشروع البالغ من العمر 42 عامًا "حرصنا على توضيح مطالبنا منذ البداية"، وأضاف "ذهبنا لنرى مشاريع مماثلة في إفريقيا لجمع معلومات حول طريقة عمل الشركات الصينية وحول المشاكل التي يمكن أن تنشأ".

وأشار باليه، إلى أنه كانت هناك لحظات صعبة، قائلًا إن المهندسين الإيفواريين اضطروا في بعض الأحيان إلى تفسير تعبيرات الوجه لمعرفة ما كان يقوله نظرائهم الصينيون.

وحتى اليوم، يمتلك الموظفون الصينيون والإيفواريون مطابخ منفصلة، ومن النادر أن يُشاهد عامل صيني في البار المضاء بالنيون في مجمع الموظفين.

وترى "بلومبرج" أن مشاركة الصين المتعمقة في كوت ديفوار، وبقية دول المنطقة تمثل خطوة رئيسية في توسعها في القارة، حيث تتراوح أنشطتها في إفريقيا بين تقديم المنح الدراسية إلى الأكاديميين الأفارقة، إلى مشاركة قوات حفظ السلام الصينية في بعثات الأمم المتحدة في جنوب السودان ومالي.

وتعتبر إفريقيا أيضًا جزءًا من "مبادرة الحزام والطريق"، التي تضمنت رصد بكين نصف تريليون دولار للاستثمار في البنية التحتية على طول طرق التجارة إلى الصين، والتي من المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم قبل عام 2030.

وصرح وانج شيان بينج، نائب المدير التنفيذي لمشروع سد "سوبري"، "إنه أول مشروع لنا في كوت ديفوار"، مضيفًا "حاولنا التعرف على البلد من المشروع، ونأمل أن نتمكن من تنفيذ المزيد من المشروعات، لكن ذلك يعتمد على بعض الأمور، بما في ذلك التمويل".

وأشار إلى أنه "سيبدأ العمل على سد ثانٍ أصغر بالفعل، على الرغم من أن العقد الرسمي لم يتم توقيعه بعد، وقد يكون هناك سدين آخران على الأقل".

وفي الوقت الحالي، لا تزال فرنسا أكبر شريك تجاري لكوت ديفوار، فبعد وصوله إلى السلطة في عام 2011، طلبت حكومة واتارا من شركة "بويج" الفرنسية، الانتهاء من البناء الذي تأخر كثيرًا لجسر في أبيدجان، بقيمة 300 مليون دولار، يهدف الى تحديث المدينة.

إلا أنه منذ ذلك الحين، حصلت الشركات الصينية على عقود لبناء ملاعب كرة القدم، وتوسيع الموانئ، وبناء مرافق مياه الشرب، والطريق الساحلي السريع بين أبيدجان ومنتجع "جراند بسام"، هذا بالإضافة إلى مشروع الجسر الجديد في أبيدجان، والتي فشلت الشركات الفرنسية في الوصول إلى القائمة المختصرة للمناقصة الخاصة به.

ويتحدى الصينيون الهيمنة الفرنسية في مناطق أخرى أيضًا، حيث أطلقت شركة "ستار تايمز" التي تتخذ من بكين مقرًا لها، خدمة البث التلفزيوني المدفوع، والتي أنهت احتكار "كانال بلوس"، التابعة لشركة "فيفندي" الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، قامت الشركة الصينية بالحصول على 100 ألف مشترك، ودفعت قناة "كانال بلوس" إلى خفض تكلفة جهاز فك التشفير الخاص بها بمقدار الثلث.[1]

ويقول فيليب ليو، الذي كان من بين أول الصينيين الذين وصلوا إلى ساحل العاج قبل 22 عامًا، للعمل في غرفة التجارة للمؤسسات الصينية في كوت ديفوار، إن رجال الأعمال الصينيين تمكنوا في السنوات القليلة

[1] - Jean-Pierre Cabestan,p08

الماضية، على إنهاء الاحتكار اللبناني لصناعة البلاط، وفتح عشرات المتاجر.
وأضاف ليو أن "هناك حاجة لجميع أنواع المنتجات هنا، ونعمل بجد، ونعتقد أنه إذا عملت بجهد أكبر من غيرك يمكنك كسب المال"، مشيرًا إلى أنه لا توجد بيانات رسمية عن عدد الصينيين الذين يعيشون في البلاد. وأكمل "أن معظم الصينيين ليسوا على اتصال بالسفارة"، مؤكدًا "لا نريد أن نزعجهم، يمكننا أن ننجز أعمالنا بأنفسنا". الأمر لم يختلف كثيرًا في السنغال، حيث نما الاقتصاد بنسبة 7.2% العام الماضي، حيث تقوم مجموعة "سي جي سي" الصينية للإنشاءات، ببناء مجمع صناعي في مدينة جديدة خارج العاصمة داكار. ومن المقرر أن تقوم شركة تشييد سكك حديد الصين، بتجديد خطوط السكك الحديدية في البلاد، وتشمل المشروعات الأخرى التي تقودها الصين إنشاء مقر جديد لوزارة الخارجية السنغالية، وإعادة تأهيل سد قديم في منطقة "زيجنشور" جنوب البلاد. ومن المقرر أن يقوم الرئيس الصيني شي جين بينج بأول زيارة له للسنغال، السبت المقبل، لافتتاح متحف الحضارة السوداء، وتعود فكرة بناء المتحف إلى الستينيات، لكنها لم تبنى حتى وفرت الصين التمويل.
ونقلت "بلومبرج" عن تييري بيرول المحلل للشؤون الصينية، في كلية الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية في باريس "لقد تغيرت طريقة تفكير القادة الأفارقة إلى حد كبير بعد أن رأوا أنهم يستطيعون الوصول إلى مجموعة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، التي لم تكن متوفرة من قبل، ومنحتهم حرية وضع الشروط الخاصة بهم" مضيفًا "أنهم يرون أنهم يستطيعون فرض أمر واقع غير مرتبط بالتاريخ الاستعماري، وهو ما يتم تعزيزه بما تقدمه لهم الصين".

المبحث الثاني: تداعيات التنافس الصيني الفرنسي في إفريقيا

نظرا لوجود لاعبين دوليين في الساحة الإفريقية تجمعهم نفس الأهداف و المصالح ، وتطبيق مختلف الآليات لكسب ود الدول الإفريقية و محاولة كل طرف جذب اكبر عدد ممكن من مناطق النفوذ الغنية بالمواد الأولية و المناطق التي هي عبارة عن أسواق تجارية لمختلف منتوجات القوتين المتنافستين – الصين و فرنسا- مما ترتب على هذا التنافس جملة من التداعيات و النتائج تتمثل في :

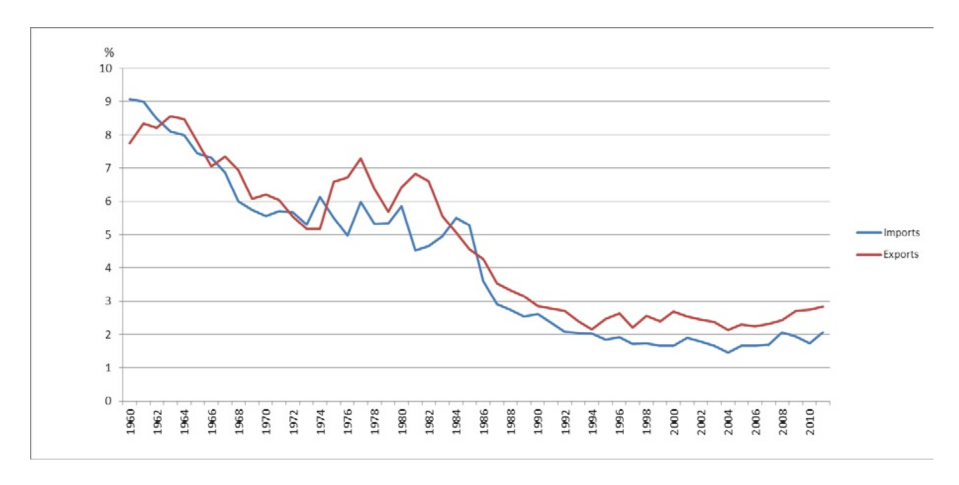
المطلب الأول : تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا

يشعر الدبلوماسيون الفرنسيون بالقلق من أن الوجود المتزايد للقوى الناشئة في إفريقيا يعرض العلاقات السياسية والاقتصادية المميزة لفرنسا مع مستعمراتها الأفريقية السابقة. منذ الاستقلال كانت قادرة باستمرار على الاعتماد على دعمهم في أي نقاش دولي. تقليديا، ما بين 15 و 20 دولة أفريقية تصوت مع فرنسا في مناقشات الأمم المتحدة الرئيسية ، لكن الدبلوماسيين الفرنسيين يشعرون بالقلق من أن هذا الدعم قد يتآكل ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة مشاركة القوى الجديدة. وقد أكدت المناقشات الدولية الأخيرة هذا الاتجاه. في كوت ديفوار ، كافحت فرنسا للحصول على بنين. فيما يتعلق بليبيا ، تراجعت دول مثل النيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا قبل الاعتراف رسمياً بمجلسها الانتقالي الوطني الليبي ، على الرغم من الضغوط الفرنسية الشديدة. من الصعب إجراء تقييم دقيق إلى أي مدى لعبت ارتباطات القوى الصاعدة في القارة دوراً في هذه الديناميات الجديدة. إن علاقات فرنسا مع مستعمراتها الأفريقية السابقة قد خفت حدتها على أي حال خلال العقدين الماضيين.[1]

[1] Paul Melly and Vincent Darracq, A New Way to Engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande, Chatham House,2013,p19

الاقتصاد والتجارة هما الجانبان الأكثر وضوحا من الوجود المعزز للقوى الصاعدة في أفريقيا ، وكان لذلك تأثير على المصالح الاقتصادية الفرنسية. يختلف تأثير هذه المنافسة الجديدة وغير المتوقعة ، اعتمادًا على القطاع والحجم في البناء والاتصالات والمركبات ، عانت الشركات الفرنسية بشدة تحت ضغط كبير بسبب المنافسة الصينية ذات الأسعار المنخفضة. ، فقد انخفضت النسبة المئوية لفرنسا باستمرار. (انظر الشكل 1).

Figure 1: French merchandise imports and exports from/to developing economies in sub-Saharan Africa as a percentage of total French merchandise imports/exports



بدأ القطاع الخاص الفرنسي في تنظيم نفسه استجابة لهذه المنافسة المتزايدة. قامت نقابة الإنشاءات Fédération Nationale des Travaux Publics ، ومنظمات الأعمال مثل Conseil Français des Investisseurs en Afrique Noire (CIAN) و Medef International المهيمنة ، بالضغط على الحكومة والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي لكسب ما أسموه "معركة المعايير - الحصول على ساحة لعب أكثر تنافسًا عند التنافس على مشاريع البنية التحتية الممولة من المانحين الدوليين.

المطلب الثاني: أثر السياسة الصينية على التوجهات الفرنسية تجاه إفريقيا

أثار تحدي الصين والقوى الناشئة الأخرى في إفريقيا مجموعة من ردود الفعل في فرنسا. لقد حاولت السلطات إنشاء قنوات اتصال مع القوى الناشئة - خاصة الصين - لمناقشة إفريقيا من أجل تبادل الآراء والتعبير عن المخاوف ، ومن المأمول أن تكتسب النفوذ. وضعت وزارة الشؤون الخارجية برنامجها الخاص للحوار. تُعقد الآن اجتماعات سنوية بين مديرية إفريقيا والمحيط الهندي (DAOI) ونظيرتها الصينية في وزارة الخارجية الصينية ، بالتناوب بين باريس وبكين. يجري حوار مماثل كل عام مع جنوب إفريقيا ، ولكن لا توجد مبادرة مماثلة مع القوى الناشئة الأخرى بسبب التكاليف وضيق الوقت ، على الرغم من أن فرنسا تحاول بناء شراكات استراتيجية مع البرازيل والهند.

يتم الحوار حول المساعدات بشكل أساسي على المستوى المتعدد الأطراف داخل الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد كان الاتحاد الأوروبي مهتمًا بسياسة الصين "بدون قيود" فقد أثار القضية مرارًا وتكرارًا كجزء من الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين ، وحاولت المفوضية الأوروبية بدء حوار ثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والصين وأفريقيا عام 2008 [1] ومع ذلك ، لأنه

[1] - المفوضية الأوروبية ، الاتحاد الأوروبي ، إفريقيا والصين: نحو حوار ثلاثي والتعاون ، 17 أكتوبر 2008.

من خلال التركيز على المعايير ، فشلت المبادرة في الحصول على أي اهتمام من الجانب الصيني. تنوي فرنسا ، بصفتها رئيس مجموعة العشرين في عام 2011 ، استخدام المنصة لمناقشة المساعدات مع الصين والهند[1]. ولكن ارتباطها مع الصين بشأن المساعدات يحدث بشكل رئيسي من خلال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. اتصلت لجنة المساعدة الإنمائية بانتظام بالسلطات الصينية لإعداد برامج للمناقشات حول المساعدات. وكان أكثر الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد هو إنشاء مجموعة دراسة مع المركز الدولي للحد من الفقر في الصين (IPRCC) ، وهي منظمة اشتركت في إطلاقها الحكومة الصينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقرها في بكين. منذ عام 2010 ، نظمت مجموعة الدراسة هذه السلسلة من المؤتمرات المواضيعية التي ضمت مسؤولين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومسؤولين صينيين وأفارقة. كما عقدت فرنسا مناقشاتها الخاصة مع الصين بشأن المساعدات. في سبتمبر 2007 ، نظمت الوكالة الفرنسية ندوة فرنسية صينية في باريس حول المساعدات في إفريقيا ، على الجانب الصيني وزارة التجارة ، بنك التصدير والاستيراد والتصنيع CIIS (المعهد الصيني للدراسات الدولية).[2]

المطلب الثالث: التنافس الصيني يدفع بفرنسا إلى التعاون

وفقًا لمصادر الحكومة الفرنسية ، فإن بكين هي التي أعربت عن استعدادها للتعاون مع فرنسا في إفريقيا ، وقررت باريس بسرعة قبول هذه المبادرة وصياغة خطة مشتركة. بتعبير أدق ، وفقًا لنفس المصادر لا شيء آخر ، فقد قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ نفسه هذا الاقتراح مباشرة إلى فرانسوا هولاند مناسبة زيارة الرئيس الفرنسي الأولى للصين في أبريل 2013. وعلى الرغم من عدم تأكيدها من قبل المصادر الصينية ، فمن المرجح أن منذ أن عاد شي لتوه من رحلته الأولى إلى الخارج التي قادته ليس فقط إلى روسيا ولكن أيضًا إلى ثلاثة شركاء مهمين للصين في إفريقيا: تنزانيا وجنوب أفريقيا والكونغو برازافيل. ما قاله شي بالضبط لا يزال غير مؤكد ، لكن الفكرة كانت تتمثل في عرض فرنسا على التعاون في أفريقيا ليس فقط في مجالات المساعدة الاقتصادية والإنمائية ولكن أيضًا في المسائل الأمنية بالإضافة إلى الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة لكل طرف ومشاركتها بشكل أفضل.

يميل الباحثون الصينيون إلى التشكيك في هذا التفسير ، بحجة أن باريس هي التي قدمت هذه المبادرة لأول مرة ، وأن بكين اتبعت حذوها وقبلت الفكرة .

نضجت الفكرة وأصبحت علنية بمناسبة أول زيارة دولة يقوم بها شي جين بينغ إلى فرنسا في مارس 2014. وفي نهاية هذه الزيارة ، صدر إعلان مشترك تضمن هذه الأهداف الهامة:

تعزيز الحوار والتعاون بشأن قضايا التنمية ، وخاصة في أفريقيا ، ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكثيف المشاورات والتنسيق أثناء صياغة خطة التنمية الدولية لما بعد عام 2015 وعند تحديد أهداف التنمية المستدامة. تشجيع مشروعات التمويل طويلة الأجل للبنى التحتية. تعزيز موارد بنوك التنمية المتعددة الأطراف ، وعندما تضمن صلابتها ، تزيد من نفوذها المالي .

[1] - مقابلة ، هنرييت مارتينيز ، عضو البرلمان ، أكتوبر 2011. بدأ الفرنسيون الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة العشرين حول التنمية

[2] - Paul Melly and Vincent Darracq, A New Way to Engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande, Chatham House,2013,p19

وفي كلمته الخاصة ، أعلن هولاند: "الصين موجودة في إفريقيا. هي تستثمر هناك. إنها تساهم في تنمية (إفريقيا). أتمنى أن تعمل فرنسا وإفريقيا معاً ، لأن إفريقيا قارة المستقبل. يجب أن نحارب الإرهاب ، لكن يجب أن نحشد جهودنا من أجل تنمية القارة الأفريقية ونموها. "[1]
هدف فرنسا الرئيسي هو وقف فقدان حصص السوق في إفريقيا لصالح الصين. يذهب المنطق أكثر أو أقل على النحو التالي: الصين والشركات الصينية لديها أموال أو وسائل سهلة للتمويل (على سبيل المثال القروض الميسرة من Exim Bank و China Development Bank) والمعدات والمنتجات الأرخص كثيراً ما يدعي الممثلون الفرنسيون أنهم يعرفون إفريقيا بشكل أفضل ، ومجتمعاتها ، وتقاليدها ، ونخبها السياسية ، وخاصة في المستعمرات الفرنسية السابقة. علاوة على ذلك ، كانت الشركات الفرنسية نشطة في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية أو البرتغالية عادة لفترة أطول من الصين تعطي قطاعات التعاون المختارة بعض الدلائل على أهداف فرنسا في أفريقيا: استعادة بعض الأرض في بناء البنى التحتية ، وبيع طائرات Airbuses المصنعة جزئيًا في الصين ، والمشاركة في مشاريع السكك الحديدية الصينية الطموحة في توفير الجزء الأكثر تطوراً منها ، مثل أنظمة الاشارة، و الاستفادة من خبرة فرنسا في الزراعة و الأمراض المعدية لتوسيع دورها في هذه القطاعات ، بالتعاون مع الصين ، لتكون في وضع أفضل للحفاظ على صناعات الطاقة المتجددة حاضرة ومنافسة في القارة بعبارة أخرى ، كما أشار فرانسوا باراتو ، السفير الجديد المسؤول بشكل خاص عن الشراكة الفرنسية الصينية في أفريقيا في فبراير 2016: "تشترك فرنسا والصين في المصالح المشتركة في إفريقيا للعمل مع الأفارقة ، بطريقة مسؤولة ، حيث أمر ممكن وملائم ، في القطاعات التي يمكن فيها تقييم مزايا كل منها ، ويمكن تقليل نقاط الضعف في كل جانب ، وعلى هيكلة المشاريع التي تسهم في ظهور القارة اقتصاديًا واجتماعيًا.

إن الهدف الثاني لفرنسا هو أيضًا دمج الشركات الصينية بشكل أفضل في المشهد الأفريقي في إقناعها ، من خلال التعاون ، بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومعايير ومبادئ حماية البيئة. تتمثل الفكرة أيضًا في تشجيع الفاعلين الاقتصاديين الصينيين في إفريقيا على التدريب والاعتماد بشكل أكبر على القوى العاملة المحلية ، والاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية بالإضافة إلى دعم التكامل الإقليمي. وأخيرًا ، كما يشير البيان المشترك ، هو ربط الصين بشكل أوثق بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
ومع ذلك ، فمن السهل أن ندرك في هذا البيان هدف فرنسا الخفي: إقناع الشركات الصينية العاملة في إفريقيا بتقديم معايير اجتماعية وبيئية أكثر صرامة ، ونتيجة لذلك ، زيادة تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية لشركاتها الخاصة.
على الجانب الصيني ، على العكس من ذلك ، يبدو أن الهدف الرئيسي هو الاستفادة من معرفة فرنسا الأفضل بالأسواق والمجتمعات في أفريقيا من أجل التعاون ، تحسين الصورة التي حافظت عليها العديد من الشركات الصينية مع المجتمع المدني في البلدان المضيفة والمعارضة السياسية والمنظمات غير الحكومية تتوقع الشركات الصينية أيضًا من هذه الشراكة أن تحصل على حصص سوقية جديدة في إفريقيا وفي نفس الوقت تحصل على تقنيات ومعرفة أفضل.[2]

---

[1] - Jean-Pierre Cabestan' France-China Cooperation in Africa: The Emergence and the Limits of a New Initiative ,p20

[2] - Jean-Pierre Cabestan' France-China Cooperation in Africa: The Emergence and the Limits of a

خلاصة الفصل:

استطاعت الصين أن تضمن لها مكانة وازنة في إفريقيا، من خلال علاقات اقتصادية متينة واستثمارات كبيرة، جعلت من الصين قوة عالمية، تهتم بالقارة الإفريقية، وقادرة على التأثير فيها. وتعي فرنسا جيدًا قوة الصين وقدرتها على منافستها اقتصاديًّا في القارة الإفريقية فهي نفسها متضررة من عجز تجاري مع الصين بثلاثين مليار يورو وتعرف قوتها المالية الكبيرة ونفوذها المتزايد في القارة الإفريقية، فقد صارت فرنسا تبحث عن شراكات اقتصادية مع الصين حيث ذكر ماكرون في كتابه "ثورة" عندما كان مرشحًا للرئاسة أن العلاقة مع الصين يجب أن تشكِّل فرصة بدل من تهديد.

وفي المجمل، تحاول فرنسا التعامل مع القارة الإفريقية بمقاربة جديدة مبنية على المصالح والشراكة فالاستفراد لم يعد مجديًا خاصة أن الأطماع الفرنسية تتضاءل في إفريقيا وهي تسعى للاعتماد على ثلاثة أعمدة لتقوية حضورها: الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

New Initiative ,p22

الخاتمــــــــــــة

على الرغم من تأكيد الجانبين الصيني والإفريقي على أن تقاربهما لا يستهدف أي طرف ثـالث إلا أن تنامي الوجود الصيني في قارة تختزن ثروات طبيعية هائلة يضـخ قـوة جديـدة في جسـد التنين الصيني الناهض لابد أن يثير قلق بعض القـوى الدوليـة الكـبرى ويشـكّل تهديـدًا مباشـرًا لمصـالحها التقليديـة. وهنـا يكمن مربـط الفـرس وراء اسـتمرار الانتقـادات الدوليـة (الغربيـة) لعلاقة الصين بإفريقيا.

فقد كانت القارة السمراء -ولا تزال- بما تشكّله من مخزون هائل من الموارد الطبيعية والمواقع الإستراتيجية المهمة من أهم سـاحات الصـراعات والتنـافس بين القـوى الكـبرى، وذلـك ابتـداء بقوى الاستعمار الأوروبي سـابقًا مـرورًا بالصـراع بين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي السابق وصولاً إلى الوقت الحاضر مع بروز الصين وقوى جديدة كاليابان والهند كلاعبين جدد في التنافس على مصادر الطاقة. إنه النفط مرة أخرى إذًا وليس حقوق الإنسان.

ظلّ التاريخ الاستعماري يشكّل عبئًا كبيرًا على العلاقات الفرنسية-الإفريقية، لكنه لم يكن كـذلك أبدًا بالنسبة للعلاقات الصينية-الإفريقية. بل على العكس من ذلك تمامًا لم تكن الصين بعيدة عن دول القـارة في صـراعهم مـع قـوى الاسـتعمار من أجـل التحـرر والاسـتقلال، وشـكّلت داعمًـا رئيسيًا بالمال والعتاد لمعظم حركات التحرر الإفريقيـة، ودأبت الصـين ووسـائل إعلامهـا على استخدام تعابير ومصـطلحات إيجابيـة في علاقاتهـا مـع دول القـارة، مثـل: الصـداقة والتعـايش السلمي والتنمية المشتركة والمنفعة المتبادلـة.. إلخ، بخلاف الأوصـاف السـلبية الـتي مـا انفكت الدول الغربية ووسـائل إعلامهـا تنعت إفريقيـا بهـا، مثـل: بـؤر الحـروب والصـراعات والفقـر والمرض والتخلف والفساد والحكم غير الرشيد.. إلخ.

وعت الصين ببراغماتيتها المعروفة أن ما تحتاجه إفريقيا هو التنمية والشـراكة وليس التنظـير في القيم والأخلاق؛ ففي الوقت الذي قدمت فيه الصين مسـاعداتها بسـخاء إلى دول القـارة دون شروط مسبقة ودون تدخل في شؤونها الداخلية واعتبرتها أحد أوجه التعاون بين الـدول الناميـة ظلت فرنسا تحاول فرض نماذجها وقيمها في التنمية وتربط مساعداتها بمكافحة الفساد وتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد؛ الأمر الذي أدى إلى نفور إفـريقي من الـدول الغربيـة مقابـل قبـول للصين.

ويبدو أن الغرب قد بالغ في اتهام الصين بتنفيذ ما يسميه "سياسة استعمارية جديدة" في إفريقيا؛ فالصين نفسها عانت من الاستعمار وويلاته لسنوات طويلة.

وفي الواقع، فإن ذلك الاتهام يعود إلى قلـق بعض الـدول الغربيـة من تنـامي وتحسـن العلاقـات الصينية-الإفريقية والتي هي برأيهم تُشكّل تحـديًا لمصـالحهم في القـارة السـمراء، وأن التعـاون الصيني-الإفريقي ربما سيعزز من دور بكين وتأثيرها في الشؤون الدولية؛ ممـا سيشـكّل تحـديًا للنظام السياسي والاقتصادي الدولي القائم بقيادة الغرب.

وتعتمـد التجربـة الصـينية في إفريقيـا على وضـوح في الرؤيـة يسـتند على تواصـل تـاريخي وحضاري وتعززه مصالح إستراتيجية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة. وتمتلك الصين مـيزة تنافسية في العلاقة مع إفريقيا، وهي أن الصين لديها قاعدة إنتاجية متنوعة، فهي تصـدّر للـدول الإفريقية العدد والآلات، والمنتجات الصناعية النهائية، فضلاً عن أعمـال التنقيب والتكريـر في مجال الصناعات الاستخراجية. ولعل من أهم خصائص الاستثمارات الصينية في إفريقيـا تلبيـة احتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة في إفريقيا، كما أن الصـين تمتلـك فـوائض ماليـة ضـخمة فاحتياطيات النقد الأجنبي في الصين تصل إلى نحو أربعة تريليون دولار، وبالتالي فهي تمتلـك

المقومـات الصـناعية والعلميـة والمعرفيـة والماليـة، ولـذلك اسـتطاعت الصـين أن تجـد لنفسـها موطئ قدم داخل إفريقيا وأيضًا منافسة أميركا وأوروبا في مناطق نفوذهم التقليدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

- الأخرس إبراهيم، **الصين الخلقية الأيديولوجية والنفعية البراغماتية**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2005
- المؤمني محمد أحمد ، **الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين**، الأردن : دار الكتاب الثقافي، 2004
- السعدون حميد حمد ، **فوضوية النظام الدولي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي**، الأردن: دار الطليعة العربية، 2001
- باكير علي حسين ، **التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات** بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010
- كيسنجر هنري ، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة**: عمر الأيوبي، عمان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995
- مقلد اسماعيل **صبري ,العلاقات السياسية الدولية** , دراسة في الأصول والنظريات , جامعة الكويت،ط1979،2
- فهمي عبد القادر,**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2010.

الدوريات:

- الحسناوي لحسن, «**استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات**», المستقبل العربي، العدد 466,
- المكي شفيع محمد ،« **الصراع في منطقة البحيرات العظمى: أسبابه وتداعياته** » ، **مجلة دراسات إفريقية** ، العدد 24، 2000
- السيد محمد محمود ، مؤتمر افريقيا: تفاعلات الصراع وآفاق النهوض، **السياسة الدولية**، العدد 195، يناير 2014، المجلد 49
- العزي غسان ، **سياسة القوة :مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000
- الشيخ طارق عادل ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21»، **السياسة الدولية**، العدد 138 أكتوبر 1999
- العلوى الحسين الشيخ ، «منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015
- إسماعيل الأولي ، «العلاقات الصينية الأفريقية، شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية», **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2014
- بشارة جواد ، النفوذ الفرنسي في إفريقيا، **مركز الدراسات العربي الأوروبي بباريس**، العدد 246، 2002
- هاشم تامر ابراهيم كامل ، «الصراع بين الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا الإتحادية، كقوتين صاعدتين»، **المكتب العربي للمعارف**، 2014
- هلال رضا محمد ، «الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا الفرص والتحديات» ، **السياسة الدولية**، ع 163 ، جانفي 2006
- حجاج أحمد ، «الصين تعيد اكتشاف إفريقيا» ،**السياسة الدولية**، العدد163، المجلد41،يناير 2006
- كانتي مادى ابراهيم ، «التدخل العسكري الفرنسي في مالي»، **مجلة آفاق افريقية**، المجلد 11،العدد 38، 2013

- مطاع محمد ، «استراتيجية الأمن القومي الأميركي المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير»، **سياسات عربية،** العدد 15, 2015
- مراد العيناني ،« إفريقيا من منظور القوى الكبرى.. ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي»، **قراءات افريقية،** العدد 136
- طارق عادل الشيخ، «الصين وتجديد سياستها الإفريقية»، **السياسة الدولية،** العدد156، 2004، المجلد39
- مريم براهيم ، «تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية تجاه دول شمال أفريقيا»، **مجلة المفكر**، العدد 12, 2015
- سالم سيدي أحمد ولد أحمد ، «بعد هجوم الجماعات الجهادية على النيجر: على من سيكون الدور»، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 27 مايو 2013
- سليم رجاء ،« ما بعد الانقلاب العسكري في افريقيا الوسطى»، **السياسة الدولية،** العدد197، ابريل 2013
- عبد الوهاب عبد المنعم ، «جغرافيا العلاقات السياسية»، **وكالة المطبوعات الكويت،** 1985
- عبد الحي وليد ، «محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية»، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة،2012
- عبد الحليم اميرة محمد ،« دوافع جولة اوباما الافريقية»، **السياسة الدولية،** العدد202، المجلد50، اكتوبر 2015،
- عبد الله عبد الصمد سعدون ، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين،» **المجلة العربية للعلوم السياسية،** العدد 15, 2007
- عبد الرزاق عادل، «البعد الاقتصادي للتعاون الصيني الإفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية» **مجلة آفاق إفريقية،** المجلد التاسع ،العدد 30، نوفمبر 2009م
- عبد الرحمن حكمات ، «إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا»، **سياسات عربية،** العدد 22، سبتمبر 2016
- عبد الرحمن حمدي ، «افريقيا والنظام الدولي :جدلية التهميش والنهوض»، **السياسة الدولية،** العدد 200، المجلد 50، ابريل 2015
- عبد الشافي عصام محمد ، «القوى الكبرى ومعضلة الامن في شمال افريقيا» ،**السياسة الدولية** ، العدد 197، المجلد 49، يناير 2014
- فهمي جورج ثروت ، «أوروبا وإفريقيا..استراتيجية جديدة للتنافس»، **السياسة الدولية،** ع 163 ، جانفي 2006
- رأفت اجلال ، «السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء»، **السياسة الدولية** ، جويلية ، العدد 145، 2001
- خاطر مايا ،«الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية» ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية** ، المجلد 27 ، العدد 4 ، 2011

الكتب الاجنبية:

- Jean-Pierre Cabestan، France-China Cooperation in Africa: The Emergence and the Limits of a New Initiative, 2016,

Paul Melly and Vincent Darracq, A New Way to Engage? French -- ,Policy in Africa from Sarkozy to Hollande, Chatham House,2013

- Daniel Sabbagh, «Les Relations sino-américains depuis la fin de guerre froide,» Questions Internationales, no. 6 (2004) .

المواقع الإلكترونية:

أطماع فرنسا في القرن الأفريقي تعود تحت راية مكافحة الإرهاب، (صحيفة العرب في لندن، نشر في .availableat: http://www.alarab.co.uk،accessed on: 3 March 2019،21\02\014

. - عسكر احمد ، افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، 4 نوفمبر-2014،//:available at:http www.fekr- online.com/ accessed on: 11April 2019

- إنزال بري فرنسي على حدود النيجر وليبيا، (sky news، 16 ابريل 2015)، accessed /on: 21 April 2019، availableat: http://www.skynewsarabia.com
- الموقع الرسمي للمنظمة الفرانكفونية، :availableat http://www.francophonie.org/،accessedon:3 May 2019
- السياسة الثقافية الخارجية الفرنسية ،(الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية)، accessed on: 05Mai 2019، availableat: http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/ /diplomatie-culturelle

الفهـــــــــــــــــــــرس

الفهرس

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية حول التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة وذلك بالتطرق في بادي الأمر إلى التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي في هذه الفترة و التي تولد عنها ظهور قوى دولية صاعدة من أبرزها الصين كقوة اقتصادية منافسة لفرنسا في إفريقيا.

و كان من أسباب التنافس هو الأهمية الجيو استراتيجية للقارة الإفريقية بالنسبة للدول المتنافسة لبسط نفوذها، مما أدى إلى استعمال آليات و وسائل من كلا المتنافسين قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف و المصالح.

وفي الأخير كانت هناك مظاهر و تداعيات جرَّاء هذا التنافس الذي أثّر على السياسة الفرنسية تجاه افريقا ودفع فرنسا إلى إقامة الشراكة و التعاون مع الصين في بعض الميادين في إفريقيا.

SUMMARY

This study deals with the analysis of the Franco-Chinese competition in Africa after the Cold War. It refers to the changes in the structure of the international system during this period, which resulted in the emergence of international powers, notably China as a rival economic power to France in Africa.

One of the reasons for the competition was the geo-strategic importance of the African continent for the competing countries to extend their influence, which led to the use of mechanisms and means of both competitors in order to reach the goals and interests.

In the end there were manifestations and repercussions of this competition, which affected the French policy towards Africa and prompted France to establish partnership and cooperation with China in some fields in Africa.